الراصد

شؤون فلسطينية

2016/06/07م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

ثورة داخل فتح على التعطيل المتعمد للمؤتمر السابع..... 3

اجتماع باريس ... «مش كل مرّة بتسلم الجرّة»..... 4

هل هزمت المبادرة الفرنسية؟..... 6

المبادرة الفرنسية..... 8

مشروع السلام الدافئ ووهم الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية..... 9

ابو مرزوق: لم يعد هناك عقبات أمام المصالحة والمطلوب قرار جريء من عباس..ولقاء قريب في الدوحة 14

مصادر لـ "القدس": لقاء قريب في الدوحة بين فتح وحماس..... 15

الرئيس عباس تلقى دعوة لزيارة قطر... وحماس تلقت دعوة رسمية لزيارة مصر..... 16

موغيريني تحذر من "حرب مفتوحة" بين الفلسطينيين والإسرائيليين مالم يستأنف الطرفان "مفاوضات ذات مغزى"!.. 18

الدور المصري فلسطينياً: توحيد القيادة أولاً والتمهيد لمبادرات غربية..... 19

خلية القسام ببيت لحم .. الرعب القادم الذي يلاحق الكيان..... 21

"حماس" تدين استهداف مكتب المخابرات الأردنية..... 22

مهنا يكشف لـ"صفا" تفاصيل زيارة الشعبية للقاهرة..... 23

الرئيس يصدر قرارا بعودة اللواء رجوب محافظا لنابلس..... 24

قيادي بفتح: مقبلون على تصعيد بعد تجاهل مطالبنا بعقد جلسة للثوري..... 24

القوى الوطنية والاسلامية: اعدامات حماس محاولة لفرض الامر الواقع في القطاع وعرقلة مسار المصالحة 25

أبو مرزوق: يوجد فرصة للمصالحة والقرار بيد عباس لتطبيق الاتفاقات على الأرض..... 27

أبو مرزوق يبحث مع شلّح آخر مستجدات القضية الفلسطينية..... 28

كل القضايا مرهونة بعزيمة "الرئيس".. أبو مرزوق: لم يعد هناك عقبات أمام المصالحة 28

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

ثورة داخل فتح على التعطيل المتعمد للمؤتمر السابع

الرسالة نت – فايز ايوب الشيخ 7\6\2016

مجدداً، طفت الخلافات الداخلية لحركة فتح على السطح، وهذه المرة بإعلان ما أسموها "ثورة" داخل الحركة للمطالبة بعقد جلسة استثنائية وطارئة للمجلس الثوري، لعدم الرضا عن وضع الحركة وضرورة التغيير، ولا سيما في ظل تعطل انعقاد مؤتمر فتح السابع.

ونشرت مواقع فتح الإعلامية، المذكرة التي وقع عليها 47 عضواً من أصل 81 في المجلس، وسلموها لأمين سر المجلس الثوري أمين مقبول، حيث دعا الموقعون إلى عقد جلسة استثنائية للمجلس الثوري التي كان من المفترض أن تعقد بعد انتهاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر من أعمالها، للبت في موعد عقد المؤتمر السابع للحركة.

وطالب الموقعون، اللجنة المركزية للحركة بضرورة الالتزام بالنظام الداخلي وتنفيذ قرارات المجلس الثوري، وإلا فإنهم سيتخذون خطوات لاحقة سيعلنون عنها للقاعدة الفتحاوية الناقمة على الأداء الضعيف للحركة، قائلين إنه "قد بلغ السيل الزبى".

حبيسة الأدراج

وبالرغم من تنصل أعضاء في اللجنة المركزية والمجلس الثوري لفتح من هكذا مذكرة ونفيها، إلا أن قيادياً بارزاً في حركة فتح أكد صحتها، ولكنه أرجع صدورها إلى وقت سابق. وأوضح القيادي الفتحاوي يحيى رباح لـ"الرسالة" أن المذكرة الفتحاوية صدرت في شهر إبريل الماضي وتم تقديمها لرئيس السلطة آنذاك، غير أن الأخير لم يرد عليها بالمطلق وبقيت حبيسة الأدراج إلى ذلك الحين، مستهجناً نشرها في هذا الوقت بالذات رغم مرور شهرين على صدورها.

وقلل رباح في هذا السياق، من أهمية رفع أعضاء الثوري لهذه المذكرة التي تطالب عباس بالتسريع في عقد المؤتمر السابع، زاعماً أن رئيسه "ناضل من أجل التعجيل في عقد المؤتمر ولكن معوقات كثيرة أدت إلى تأجيله!".

وذكر رباح أن من جملة المعوقات التي حالت دون عقد المؤتمر حتى الآن "ظروفاً إقليمية ودولية"، نافياً أن يكون التأجيل متعلق بالصراعات والخلافات الداخلية لحركة فتح. وقال "ليس هناك أي معوقات داخلية لعقد المؤتمر، على اعتبار أن النظام الداخلي للحركة يرتب ويحدد كل شيء".

ورفض رباح إرجاع أسباب تأجيل مؤتمر فتح السابع، إلى الخشية من فوز الموالين للمفصول من الحركة محمد دحلان في انتخابات بعض الأقاليم والمناطق الفتحاوية، متسائلاً " كيف لدحلان أن يفوز في المؤتمر وهو مفصول من الحركة أصلاً؟"، مستدركاً "أما إذا كان المقصود هنا مؤيدوه فمخطئ من يظن أن النتائج ستكون في صالحهم!".

واستخف رباح بمن يدعي أن "تيار دحلان" هو من يقود الإصلاح داخل الحركة، واصفاً ذلك "بالنكتة" المضحكة التي لا تستوقف أحداً على الإطلاق. وزعم متهكما "حركة عددها بالملايين وعمرها عشرات السنين، لا يمكن أن يقودها بعض الأشخاص الذين ليس لهم تجارب على الإطلاق في الثورة".

وأضاف "إذا كان هناك مفصولون أو من يريدون الخروج من فتح، فلهم الحق في أن يشكلوا حزباً ينافس في إطار التعدد على الساحة الفلسطينية، ولكن عليهم أن لا يخلقوا نزاعاً داخل الحركة".

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

ثورة داخل الثورة!!

وتتلخص مطالبات الموقعين على المذكرة الفتحاوية، بأن تقدم اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع تقريراً عن أعمالها في هذه الدورة، وأن يتم إعلان أسماء وأعضاء المؤتمر وفتح باب الاعتراض والطعن عليها قبل عقد المؤتمر وحسب النظام ووفق لائحة العضوية للمؤتمر التي يجب عرضها أيضاً على المجلس الثوري، إضافة إلى اتخاذ كل الاجراءات والضمانات الكفيلة بمشاركة كل أعضاء المؤتمر من جميع الساحات وخاصة الخارجية وقطاع غزة.

كما طالبوا بوضع النظام الانتخابي وآلية الانتخابات للمؤتمر السابع وعرضه على المؤتمر بشكل كامل ومفصل، واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لضمان الشفافية الكاملة لانتخابات المؤتمر بما يشمل الإجراءات التنظيمية والإدارية والأمنية وعمليات الفرز والإشراف على التصويت والفرز ...الخ.

وكان أحد أعضاء المجلس الفتحاوي قال "إن الأعضاء الموقعين بدأوا حراكاً منذ أشهر تحت عنوان "ثورة داخل الثورة"، ضمن ما ينص عليه النظام الداخلي للحركة لتغيير الواقع السيئ الذي وصلت إليه الحركة من تغييب كامل لكوادرها ومؤسساتها، معتبراً أن أخطر ما في الأمر هو عدم عقد الجلسة الطارئة، حتى بعدما تسلمت أمانة السر طلباً موقعاً من أكثر من الثلث المحدد في دستور الحركة البالغ عدد أعضاء مجلسها الثوري 81 عضواً.

يذكر أن مصادر فتحاوية حذرت أنه في حال تم عقد المؤتمر الفتحاوي، فإن كوارث عدة ستصحبه وستكون من أهم مفرزاته، إصرار عباس على عقد المؤتمر السابع بدون إنهاء انتخابات كافة الأقاليم التنظيمية، واستبدال الانتخابات بالاختيار والتكليف سيخلق أزمة معقدة ومركبة تضاف إلى جملة الأزمات التي تعيشها الحركة.

تمرد على التعطيل

ومن الناحية التحليلية لما سبق، يرى المحلل السياسي معاوية المصري، بأن صدور مذكرة أعضاء ثوري فتح في هذا التوقيت تُعد "نوعا من التمرد الفتحاوي على تعطل الحياة الديمقراطية داخل الحركة لسنوات"، مشيراً إلى أنه لا يوجد ترتيبات تدلل على انعقاد المؤتمر السابع لفتح هذا العام.

وتوقع المصري في حديثه لـ"الرسالة" عدم قدرة ثوري فتح على الضغط على عباس للتسريع في عقد المؤتمر السابع، لافتاً إلى "جماعة دحلان" ليست الوحيدة التي تشق فتح داخلياً، إنما هناك فرق متنازعة في فتح غالباً ما تطفو خلافاتها على السطح عند إجراء أي انتخابات داخلية.

وذكر أن الوضع الداخلي لفتح لا يؤهلها للقيام بعقد مؤتمر جاد يؤدي إلى النتائج المرجوة منه وهو إنهاء الحالة المتأزمة داخل الحركة، موضحاً أنه حال انعقاد المؤتمر فإن من الصعوبة بمكان إنهاء الأزمة الداخلية في فتح.

وذكر المصري أن "عباس يسعى لإحكام سيطرته على المؤتمر السابع ليتحول إلى مؤتمر ديكوري يكرس سيطرته على فتح"، متوقعاً أن يتم استبعاد كل المؤيدين لدحلان من المشاركة في المؤتمر واقتصاره على أشخاص منتقين بعناية، إضافة إلى تغيير طريقة الانتخاب، بحيث لا ينتخب أعضاء المؤتمر أعضاء المركزية بشكل مباشر كما المرة السابقة.

اجتماع باريس ... «مش كل مرّة بتسلم الجرّة»

هاني المصري — الايام — 2016\6\7

انتهى اجتماع باريس - كما كان متوقعًا - إلى نتائج سيئة وأسوأ مما كانت تعتقد القيادة الفلسطينية، لدرجة دفعت معظم القيادات الفلسطينية إلى انتقاد هذه النتائج، مع أنها كانت أقل سوءًا مما كان يجري العمل لتحقيقه، حيث أشار رياض

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

المالكي إلى «اختطاف الاجتماع وحرف نتائجه من قبل دولة كبرى، إضافة إلى أن البيان المشترك لم يتضمن مواقف محددة بشأن عملية السلام لا سيما فيما يتعلق بالسقف الزمني، وفرق متابعة الاستيطان». فماذا تضمن إذًا!

أما رياض منصور، مندوب فلسطين في الأمم المتحدة، فحمّل دولًا لم يسمّها مسؤولية صدور البيان دون آليات تنفيذ أو جداول زمنية، وأما حنان عشراوي البيان فوصفته «بالعمومية وافتقاره إلى خطوات وأهداف حقيقية وخطة عمل ملموسة، إضافة إلى مساواته بين الطرفين»، بينما تجاهله نبيل أبو ردينة في تصريحه. وقال نبيل العربي، أمين عام جامعة الدول العربية، «إن الدور الأميركي غير سوي، كما أنه عطّل صدور بيان له مضمون تنفيذي».

بعد كل ما سبق، تنتظر القيادة الفلسطينية توضيحات فرنسية لما جرى.

كان الاجتماع أمام احتمال أن يصل إلى نتائج أسوأ بكثير كما تشير مسودة البيان الختامي التي حاول كيري فرضها بتواطؤ الدولة المضيفة فرنسا.

فقد جاء في هذه المسودة «رحب المجتمعون بالمبادرة التي تهدف إلى إعطاء دفعة جديدة لعملية السلام، وإلى تطوير سلسلة من الحوافز التي يمكن أن تقدمها الأطراف والدول والمنظمات الدولية انطلاقًا من رؤيتها لإعادة بناء الثقة، وخلق المناخ الداعم لاستئناف ناجح للمفاوضات المباشرة. ومثل هذا العمل يمكن أن يغطي مجالات عدة، على سبيل المثال: الشراكة الاقتصادية، التعاون الإقليمي والأمني، بناء مقومات الدولة، إضافة إلى التهدئة، واستئناف المرحلة الانتقالية كما تضمنتها الاتفاقات السابقة». وهذا يعني بوضوح وبكل بساطة تمديد المرحلة الانتقالية، واستئناف المفاوضات المباشرة برعاية دولية شكلية بالتوازي مع تطبيع عربي مع إسرائيل، من خلال خطوات بناء الثقة، والشراكة الاقتصادية والتعاون الإقليمي والأمني، وبناء مقومات الدولة (ما يعني عودًا على بدء لمتاهة بناء مؤسسات الدولة تحت الاحتلال).

أما المؤتمر الدولي الذي سيعقد حتى نهاية العام فعقده أصبح مجرد احتمال، وإذا عُقِدَ فسيكون دوره كما جاء في المسودة المذكورة «المصادقة على هذه المساهمة باسم المجتمع الدولي وتقديمها إلى الأطراف من أجل استئناف المحادثات».

وفي هذا السياق، قال خبير وقيادي فلسطيني إن صيغة البيان الأولى كتبها على الأرجح إسحاق مولخو، مستشار نتنياهو.

لا يعني ما سبق أن الوثيقة الفرنسية التي وزعت على المدعوين قبل حضورهم الاجتماع ممتازة، بل إنها سيئة هي الأخرى، ولكنها تحدثت بشكل قوي عن أهمية قيام دولة فلسطينية، ومخاطر الاستيطان، وجدول زمني للمفاوضات وليس للتنفيذ، مع أن التجربة الطويلة السابقة أثبتت صحة أقوال إسحاق رابين التي أدلى بها مبكرًا «لا مواعيد مقدسة»، فقد انتهت الفترة المحددة في «اتفاق أوسلو» للتوصل إلى اتفاق نهائي في أيار 1999 ومضى العام 2005 المحدد في «خارطة الطريق» للتوصل إلى إقامة الدولة. كما أن الصيغة الختامية ليست جيدة، بل سيئة، ولكنها أقل سوءًا، لأنها غامضة.

رفضت الأطراف العربية في الاجتماع تعديل «المبادرة العربية» والموافقة على التطبيع سلفًا. وأصرّت على إقامة دولة عاصمتها القدس، مع أن التطبيع العربي مع إسرائيل سائر على أساس الوهم بالتلاقي العربي الإسرائيلي في مواجهة الخطر الإيراني، وعلى أمل أن يساعد اللوبي المؤيد لإسرائيل في أميركا على تليين الموقف الأميركي تجاه الدول العربية، خصوصًا المشاركة في الاجتماع.

الآن، تذكّر مسؤول فلسطيني كما نقلت وكالات الأنباء أن فرنسا قدمت تنازلات لإسرائيل رغم رفضها لمبادرتها وقدمت لها عربون صداقة ومحبة من الجيب الفلسطيني، ما يعني أن الرفض الإسرائيلي هدفه ترويض «المبادرة الفرنسية»، من خلال مطالبة العرب بالاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها، وسحب الوعد بالاعتراف بالدولة في حال فشلت الجهود الفرنسية، إضافة إلى اعتذار فرنسا لإسرائيل على التصويت في اليونيسكو وتعهدها بسحبه خلال التصويت القادم. كما اعتبرت مقاطعة

GAZA CENTER
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

إسرائيل عملًا معاديًا للسامية والإنسانية، وطلبت تجميد تقديم مشروع القرار الفلسطيني حول الاستيطان في مجلس الأمن حتى لا يؤثر سلبًا على مبادرتها.

كان من الخطأ تأييد المبادرة الفرنسية والترويج لها في كل أصقاع الدنيا على بياض قبل أن تتضح معالمها، وخاصة مرجعيتها، لأن الحكم على أي مبادرة يتوقف على التزامها بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وبخاصة قرار الاعتراف بدولة فلسطين كعضو «مراقب»، وليس القبول بالذهاب إلى اجتماع للبحث في المرجعية وكأنها غير موجودة، والخروج منه دون مرجعية، الأمر الذي جعل إسرائيل ترحب بهذه النتيجة

ومن الخطأ أيضًا الموافقة على عقد اجتماع دولي عنوانه «القضية الفلسطينية» من دون حضور فلسطيني، هذا الحضور الذي ناضل الفلسطيني طويلًا وقدم تضحيات غالية من أجله، وخاصة أن الأوضاع العربية والإقليمية والدولية والفلسطينية سيئة وغير مناسبة.

كما من الخطأ وضع مصير القضية الفلسطينية بيد «اللجنة الرباعية العربية» من دون أن يسبق ذلك إنجاز وحدة فلسطينية وإستراتيجية ومؤسسة وطنية جامعة، لا سيما أن العرب في أسوأ أحوالهم، وينشدون الرضا الأميركي الإسرائيلي بأي ثمن.

«مش كل مرة بتسلم الجرة»، فمسودة البيان حتى لو لم تمرر إلا أنها تعكس الأجندة الحقيقية الجاري تمريرها، ومن لا يصدق ليتابع ما يقوله ويفعله طوني بلير عن المفاوضات العربية الإسرائيلية دون الموافقة الإسرائيلية على المبادرة العربية، ما يعني تغييرًا جوهريًا فيها، لأنها تقوم على استعداد عربي للاعتراف بإسرائيل والتطبيع الكامل معها مقابل موافقتها على الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة العام 1967.

وفي هذا السياق، قال موشيه كحلون، وزير المالية الإسرائيلي «إن ما يجري من مبادرات واتصالات أكثر من مجرد تلميحات في الصحف، بل هناك احتمال لانعطافة نوعية في الإقليم».

كل ما سبق يشير إلى خطر نجاح بناء حلف (عربي إسرائيلي أميركي) تحت عنوان «القضية الفلسطينية»، ولكنه إذا قام لن يقوم إلا على حسابها، إذ نكون أمام مفاوضات عربية إسرائيلية للتوصل إلى حل إقليمي طالما نادى به اليمين الإسرائيلي بزعامة نتنياهو، وإذا تحقق سيؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية، وإذا لم يتحقق سيؤدي إلى إغلاقها من خلال إبقاء المفاوضات العربية الإسرائيلية حولها دائرة إلى أجل غير مسمى، بينما يجري من تحتها تطبيع العلاقات الإسرائيلية – العربية بالكامل، مما يزيل إحدى الأوراق المتبقية.

هل هزمت المبادرة الفرنسية؟

مهند عبد الحميد الايام 2016\6\7

إذا أردنا تقييم اجتماع وزراء الخارجية في باريس الذي عقد لإطلاق المبادرة الفرنسية ونقلها من حيز الأقوال الى الأفعال، فإن ذلك يستدعي المقارنة بين الأفكار الفرنسية قبل الاجتماع والأفكار التي وردت في البيان الختامي للاجتماع. قبل الاجتماع كشفت الورقة الفرنسية عن مجموعة أفكار، كأهمية تحديد هدف مؤتمر السلام وهو إنقاذ حل الدولتين الذي يتعرض للخطر. وأهمية «الجدول الزمني» للمفاوضات ولتنفيذ الاتفاق الذي تتمخض عنه. وعن «إشراف دولي» عبر هيئة دولية تتابع المفاوضات وتساعد في إنجاحها. ودعت إلى تحديد مبادئ أو رؤية مشتركة لحل الدولتين في مجالات (الحدود واللاجئين والقدس والأمن والمستوطنات والمياه). وتشكيل طواقم تتخصص بكل عنوان من عناوين التفاوض وظيفتها وقف التدهور والتصعيد

Center for Gaza للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وبلورة حوافز اقتصادية بما يحافظ على حل الدولتين. وإجراء تقييم في كل فترة زمنية لفحص جدية العملية من خلال تشكيل نظام للتحكيم والمراقبة.

يلاحظ أن الأفكار الفرنسية تنطلق من أسباب فشل العملية السياسية السابقة التي استندت الى تفاوض ثنائي يتحكم به الطرف الأقوى، والى وساطة أميركية منحازة بالكامل لإسرائيل، والتي افتقدت لمرجعيات ملزمة ولجدول زمني ولأهداف ولحاضنة دولية. الورقة الفرنسية حاولت فتح الانسداد من خلال الافكار المبينة أعلاه. كانت الافكار قبل دخول فرنسا على خط التشاور والبحث مع الاطراف المعنية شيئاً والافكار بعد التدخلات شيئاً آخر، فقد أتى بيان باريس الصادر عن وزراء الخارجية والمؤسسات الدولية المشاركة على مضمون الأفكار الفرنسية السابقة للاجتماع.

البيان لم يتحدث عن جدول زمني لإنهاء الاحتلال عبر المفاوضات ولا لتنفيذ أي اتفاق يمكن التوصل إليه، ولم يتطرق الى حدود67 التي ينبغي التفاوض حولها، ولم يدعُ لإقامة فرق وطواقم عمل للتباحث في القضايا الحيوية، ولم يتطرق إلى آليات تنفيذ. ولم يشر إلى خطر الاستيطان، بل ساوى بين الشعب الفلسطيني ودولة الاحتلال في إفشال حل الدولتين. ودعا الطرفين للعودة الى طاولة المفاوضات الثنائية التي ارتبطت بالفشل الذريع على مدار ربع قرن. البيان عاد إلى متاهة العموميات والعناوين الفضفاضة التي شكلت بديلا للحل الفعلي طوال الفترة السابقة. تحدث عن أهمية حل الدولتين بالأقوال ولم يتوقف عند عملية تدمير مقومات الدولة الفلسطينية على الأرض. تحدث عن المفاوضات الثنائية ولم يتحدث عن الاحتلال الذي يمسك بتفاصيل الحياة اليومية لشعب ويحيلها الى جحيم لا يطاق. البيان تهرب من تحديد أهداف ملموسة وآليات عمل ونظام تحكيم.

بين ما هو مطلوب للإقلاع بعملية سياسية تنهي الاحتلال وما جاء في بيان باريس بون شاسع. لقد أحالنا البيان الى المربع الأول، إلى مفاوضات ثنائية تتحكم فيها الحكومة الأشد يمينية وتطرفا، مفاوضات مفتوحة على الزمن وبلا رقيب أو حسيب. لقد أثبت الحضور الأميركي نفسه مرة أخرى، كان القرار في باريس أميركياً، والقرار الأميركي بطبيعته إسرائيلي الهوى في المضمون وفي التفاصيل، ومن يتشكك في ذلك عليه مراجعة رفض نتنياهو الحاسم للجدول الزمني والمرجعيات والأطقم، وموافقته فقط على العودة للتفاوض الثنائي بدون شروط مسبقة. نتنياهو رفض المبادرة الفرنسية وانحاز الى «المساعي الإقليمية» لإحلال ما يسمى «بالسلام». وقد تعزز الموقف الأميركي الاسرائيلي، أولا، برفض الاتحاد الاوروبي تبني المبادرة الفرنسية وتحويلها الى مبادرة أوروبية، بالمشاركة الدولية المنقوصة في اجتماع باريس، فلم تحضر ثلاث دول كبرى كروسيا وألمانيا وبريطانيا، خلافاً لحضورها الفاعل في مفاوضات 5+1 حول المفاعل النووي الايراني. وإذا كان من المفهوم تغيب بريطانيا وألمانيا، فقد كان من المفاجئ تغيب روسيا التي عُوِّل عليها في مساندة الموقف الفلسطيني. خلافاً لذلك فإن العلاقات الروسية الإسرائيلية تشهد تقاربا غير مسبوق، وقد خدم الغياب الروسي الموقف الأميركي الإسرائيلي في اجتماع باريس.

يمكن القول ان إدارة أوباما وهي في الهزيع الأخير من حكمها استعادت زمام المبادرة، وفرضت منطقها الذي يتلخص بـ دَع إسرائيل والقيادة الفلسطينية يتفاوضان الى ما لا نهاية، والتفاوض على الطريقة الاميركية ما هي إلا وصفة سحرية لإدامة الاحتلال وتثبيت السيطرة الكولونيالية على الشعب الفلسطيني ومنعه من تقرير مصيره بالقوة.

لم تكن هذه النتيجة مفاجئة، فالموقف الاوروبي ومن ضمنه الموقف الفرنسي، غير مستقل عن الموقف الاميركي، ولم يخرج عن طوع السياسة الاميركية على مدار ربع قرن، كان يتناغم مع تلك السياسة ولم يفكر في تقديم بديل لها طوال الوقت. ولم يرق الموقف الأوروبي الى حد التمايز عن الموقف الاميركي بممارسة ضغوط على حكومة الاحتلال انسجاما مع اتفاق الشراكة الأوروبية الإسرائيلية، الذي يشترط عدم ممارسة انتهاكات تتناقض او تتعارض مع القانون الدولي، ورغم وفرة الانتهاكات الاسرائيلية وبلوغها مستويات شديدة الاستفزاز لم تتأثر الشراكة بالانتهاكات الإسرائيلية كما تأثرت مع دول أخرى. وعندما حاولت الحكومة الفرنسية التمايز على خلفية اعتقادها بوجود علاقة وثيقة بين الارهاب الدولي الذي أصاب عاصمتها

في مقتل، وبين الاحتلال الاسرائيلي للارض الفلسطينية وللبطش والتنكيل والتمييز الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني طوال الوقت. وقد عبر الرئيس الفرنسي أولاند عن ذلك عندما قال : إن عدم إيجاد حل للدولتين يعني تسليم المنطقة للمتطرفين والإرهابيين». انطلاقا من ذلك تقدمت فرنسا بمبادرتها من أجل التوصل الى حل لكنها صدت بموقف إسرائيلي أميركي، أفقد المبادرة مضمونها وأعادها الى المايسترو الاميركي المترنح بالفشل.

لن تكتفي أميركا وإسرائيل بإفقاد المبادرة الفرنسية روحها واندفاعها، بل سيذهبان الى أشكال من التعاون الاقليمي الاقتصادي والامني بين دول عربية وإسرائيل، والبحث في تعديل مبادرة السلام العربية، وتطبيع العلاقات مع إسرائيل بشكل مسبق، وكل ذلك من أجل إذابة القضية الفلسطينية في الوضع الإقليمي ضمن تفاهمات تبقي على جوهر الاحتلال والسيطرة وتقطع الطريق على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وكان وزير الخارجية الفرنسي مانويل فالس قد دعا الدول العربية للاعتراف بإسرائيل من أجل تشجيعها على السلام، اثناء زيارته لاسرائيل.

لم يكن التعاطي مع المبادرة الفرنسية خاطئا، غير ان التعاطي الايجابي شيء والارتهان للمبادرة شيء آخر. ان عدم العودة للمفاوضات الثنائية موقف ومطلب ينسجم مع المصلحة الوطنية الفلسطينية، وعدم إعطاء غطاء فلسطيني لتفاهمات إقليمية تقطع الطريق على حق تقرير المصير موقف ومطلب ينسجم مع المصلحة الوطنية. ومن أجل أن يكتسب الموقف الفلسطيني الرسمي مصداقية فإن ذلك لا يتحقق بمعزل عن إعادة بناء البيت الفلسطيني.

المبادرة الفرنسية

أحمد يوسف أحمد الاتحاد 2016\6\7

سألني صحفي منذ حوالي ثلاثة أسابيع عن فرص نجاح المبادرة الفرنسية في الدفع بعملية التسوية السياسية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، فقلت دون تردد: صفر. في التحليل السياسي لا نستطيع عادة أن نقطع في التنبؤ بمسارٍ ما لأسباب عديدة لا مجال لذكرها الآن. لكن الخبرة الماضية تعوضنا أحياناً عن هذا العجز حين تشير دروسها إلى نموذج راسخ من التفاعلات لا يتزحزح، وجمود كامل في المتغيرات المؤثرة على هذا النموذج. وفي الصراع العربي - الإسرائيلي تحديداً لدينا قرارات أممية تجاوز عمرها ثلثي القرن لم تنفذ كقراري تقسيم فلسطين وعودة اللاجئين من شعبها. ولدينا قرار يقترب عمره من نصف القرن هو قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي ينص على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عدوان1967 مازال حبراً على ورق. ولدينا اتفاقيات ومؤتمرات تفوق أهميتها بكثير مؤتمر باريس الذي عُقد يوم الجمعة الماضي للنظر في المبادرة الفرنسية لم تحرك مسار التسوية قيد أنملة مع أنها وضعت خططاً زمنية محددة للحل، فقد نصت اتفاقية كامب ديفيد التي توصل إليها أنور السادات في 1978 على التوصل إلى تسوية في غضون خمس سنوات، أي في 1983، ونصت اتفاقية أوسلو 1993 بدورها على التوصل إلى الحل النهائي في خمس سنوات من تفعيل الاتفاقية أي في 1999.

ونصت خريطة الطريق في 2003 على التوصل إلى هذا الحل بنهاية 2005، ونصت قرارات مؤتمر أنابوليس2007 على أن يتم التوصل إلى الحل بنهاية 2008، وهذا كله دون أن نشير إلى المبادرات العربية والأميركية والأوربية كالمبادرة العربية 2002 وجهود الرئيس الأميركي الحالي ووزير خارجيته وآخرها المبادرة الفرنسية الراهنة وكلها لم تفض لأي شيء.

ولا يدري المرء حقاً ما إذا كان الساسة المنغمسون في جهود التسوية يعون دروس الخبرة الماضية أم لا، فإذا كانوا يعونها لماذا تتكرر الجهود على نحو نمطي ونحن نعرف نتائجها مقدماً اللهم إلا إذا كان هدف الجميع هو الإيحاء بأننا نبذل قصاري جهدنا من أجل التسوية حتى نتجنب غضبة الرأي العام إن كان مازال لديه الاستعداد للغضب أو انتقادات المعارضين الذين يوظفون الفشل في جهود التسوية لأغراض سياسية؟ أما إذا كانوا لا يعون تلك الدروس فهذه مصيبة أفدح، ومن الطريف أن الرئيس الفرنسي- دون أن يدري- أيد التحليل السابق، فقد عاد في كلمته الافتتاحية إلى خطاب للرئيس الأسبق فرانسوا

مركز القدس للدراسات والاستراتيجيات
Center for Studies & Strategies

ميتيران في 1982 أي منذ أكثر من ثلث قرن قال فيه إن فرنسا ستؤيد كل ما يندرج تحت بند الحوار، ولكنها ستراقب بقلق أي عمل أحادي يؤخر مساعي السلام من طرف أو آخر، واستطرد أنه بعد ثلاثين عاماً مازالت هذه الكلمات تحتفظ بقوتها وملاءمتها للوضع الراهن، وهو ما يعني ببساطة أننا لم نتقدم قيد أنملة طيلة هذه المدة، بل وأكثر منها بكثير، فما الجديد الذي تقدمه المبادرة؟

وهل هو غياب طرفي الصراع عن المؤتمر الذي يعود بالتأكيد للرغبة في عدم إحراج نتنياهو، الذي قطع بصلافته المعهودة بأنه لن يحضر، وأن السبيل الوحيد هو إجراء مفاوضات مباشرة يعلم الجميع أنها تكررت كثيراً دون أدني مردود بسبب الأفكار الإسرائيلية التي لا تعيد حقاً ولا تشجع أحداً على ولوج طريق التفاوض؟ أم أن الجديد يكمن في الحديث المكرر فاقد الصدقية عن ضرورة وضع الخطط الزمنية ومتابعة سلوك الطرفين وتوفير الضمانات لهما؟ إن أي حديث جاد عن التقدم في الطريق إلى تسوية للصراع لابد وأن يبدأ من إيجاد الوسيلة الفعالة للضغط على إسرائيل كي تتخلى عن مواقفها الاستعمارية البغيضة التي تجعل الحديث عن أي تسوية تتضمن شبهة توازن مستحيلاً.

وصحيح أن ثمة مؤشرات على أن العالم بدأ يضيق بإسرائيل خاصة في ضوء التمدد الحالي لظاهرة الإرهاب، إلا أن الوصول إلى مرحلة الضغط الحقيقي عليها مازال بعيداً، ولذلك فليكن معلوماً أن حقوقنا لن تعود بمبادرات فرنسية أو أميركية أو أوروبية، وإنما بفعل عربي وفلسطيني، وأول الفعل تجاوز الفلسطينيين حالة الانقسام العبثي التي يصرون عليها.

مشروع السلام الدافئ ووهم الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية

معين الطاهر العربي الجديد 2016\6\7

البحث عن خيارات وبدائل لإيجاد حلول مؤقتة، أو دائمة، للقضية الفلسطينية مسألة لا تنتهي، فما أن تنتهي مبادرةٌ حتى تبدأ أخرى، وإذا لفّ النسيان مشروع قرار أممي، أو شهدنا تراجع مرحلة أو نهايتها، أو حرباً أو انتفاضةً أو توتراً، فإنّ الزيارات المكوكية للمنطقة تتكثف، والأروقة الدولية تشهد استعداداتٍ محمومةً لمشاريع أو أنصاف حلول جديدة، ويهدف ذلك بشكل رئيس إلى التحكّم في إدارة الصراع، ووضع حدود له، ومنع انفجاره، والحيلولة دون امتداد نتائجه وآثاره إلى منطقة الشرق الأوسط برمتها، ويبدو هذا جلياً منذ نشوء القضية الفلسطينية إثر وعد بلفور (1917)، إذ لا تكاد تخلو سنة على امتداد هذا التاريخ الطويل من مبادرة أو اقتراح هنا، أو لجنة ومشروع قرار ومؤتمر هناك. وتزداد الأمور تعقيدًا، في ظل الظروف التي تجتاح الإقليم، والحروب الداخلية التي تشتعل فيه، وما يُشاع عن إعادة تقسيم المنطقة، ورسم حدود جديدة لها، ومحاولة إيجاد محاور جديدة يكون للعدو الصهيوني دور فيها، وهو ما أطلق عليه "السلام الدافئ" الذي أطلقه الرئيس عبد الفتاح السيسي أخيراً، ودعا فيه إلى سلام شامل في المنطقة كلها، وهو ما يستدعي مقاربةً جديدة للمسألة الفلسطينية، قد يكون تجدّد الحديث عن الكونفيدرالية الأردنية الفلسطينية أحد أشكالها المتاحة.

الخيار الأردني

ليس ما يُعرف بالخيار الأردني لحل القضية الفلسطينية جديدًا أو طارئًا، بل هو خيار رافق هذه المسألة منذ بداياتها، ذلك أنّ الحركة الصهيونية اعتبرت شرق الأردن الوطن المتاح للفلسطينيين، وتبنّت لجنة بيل البريطانية (يوليو/ تموز 1937) في أعقاب ثورة 1936 مفهوماً قريبًا من هذه الرؤية الصهيونية، حين أوصت بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام: دولة يهودية، منطقة انتداب بريطاني على الأماكن المقدسة، ومنطقة عربية تُضم إلى شرق الأردن.

بعد حرب 1948، وفي اليوم الذي عُقد فيه المؤتمر الوطني في غزة، لمنح الشرعية الشعبية لحكومة عموم فلسطين التي شُكلت برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي (1/ 11/ 1948)، عُقد في عمّان مؤتمر آخر حضره شخصياتٌ من الضفة الفلسطينية،

GAZA CENTER FOR STUDIES & STRATEGIES
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

لسحب الشرعية من مؤتمر غزة والهيئة العربية العليا كممثل للشعب الفلسطيني، وقام مؤتمر عمّان بتكليف الملك عبد الله الأول بحفظ حقوق عرب فلسطين، ليُستكمل ذلك لاحقًا بإعلان وحدة الضفتين في 28 إبريل/ نيسان 1950.

بعد الاحتلال الصهيوني للضفة الفلسطينية (يونيو/ حزيران 1967) حافظ النظام الأردني على ولاء النخب التقليدية والوجهاء، بل كان شعار المزاج الشعبي العام في مواجهة الاحتلال الصهيوني "100 إقلب ولا واحد شالوم" (إقلب كلمة كانت يستخدمها أفراد قوات البادية المكلفة بقمع التظاهرات وحفظ النظام بديلًا لكلمة انصرف) في تعبير واضح على رفض الشعب للاحتلال، والتمسك بأي شكل من السيادة العربية، على الرغم ممّا عانوه سابقًا على صعيد الحريات.

استمر مجلس النواب الأردني السابق، والذي كان يتشكل مُناصفة بين سكان الضفتين الفلسطينية والأردنية في عمله، وكذلك حال الحكومات التي شُكلت وحافظت في تشكيلها على هذا التوازن الجغرافي، إلّا أنّ نفوذ النظام الأردني بدأ بالتراجع بالتدريج لمصلحة منظمة التحرير الفلسطينية، وتأثر بشكل واسع بعد أحداث سبتمبر/ أيلول 1970.

اعترف النظام في الأردن بوجود قطرين، وذلك في مشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الملك حسين في 6-3-1972، ويتشكل القطر الفلسطيني من الضفة الفلسطينية المحتلة، وأي أرض فلسطينية أخرى يتمّ تحريرها، في إشارة غير معلنة إلى قطاع غزة، على أن يكون الملك حسين رأس الدولة والقائد العام لجيشها. ولعلها المرة الأولى التي يُطرح فيها شكلٌ يتجاوز مقررات مؤتمر أريحا بدمج الضفتين، ويستبدلها بشكلٍ يجمع بين الفيدرالية والكونفيدرالية. وبذلك يمكن القول إنّ مشروع المملكة العربية المتحدة شكل اللبنة الأولى لأي طرحٍ لاحق حول موضوع الكونفيدرالية الأردنية الفلسطينية.

حرب تشرين 1973

نقلت حرب تشرين الوضع العربي إلى مرحلة جديدة، إذ فتحت الباب واسعاً أمام تسوية سياسية

لقضايا الشرق الأوسط، وأدخلت منظمة التحرير في سياقاتها، ما ولّد تحالفات جديدة في المنطقة، وصراعاً داخلياً أطاح بالتضامن العربي الذي ساد أجواء الحرب، إذ خرجت مصر عن الإجماع العربي، بعد توقيعها على صلح منفرد مع إسرائيل في منتجع كامب ديفيد.

في هذه المرحلة، حاول النظام الأردني أن يحقق فصلاً للقوات على الجبهة الأردنية، أسوة بما حدث على الجبهتين السورية والمصرية. وبذلك، يضمن موطئ قدم في الضفة الفلسطينية المحتلة، ويحوز على مقعده في قطار التسوية، إلّا أنّ هذا الجهد باء بالفشل، على الرغم من الوعود الأميركية.

غاب الملك حسين عن قمة الجزائر التي انعقدت بعد الحرب، لكنّه أرسل رسالةً، قال فيها "نعترف للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره، وإنّنا بعد أن نقوم بواجبنا في تحرير الضفة الغربية والقدس الشريف ... فسنُمكن أهلنا من غربي الأردن أن يختاروا لأنفسهم المستقبل الذي يريدون، ونظام الحكم الذي يرتضون، ويقرّروا بكل حريتهم واختيارهم، وباستفتاءٍ يجري لهم تحت إشراف دولي محايد، إذا كانوا يريدون البقاء معنا، أو الاتحاد وإيانا، أو الانفصال عنّا، وسيكون لهم ما يريدون، وسنظل لهم الاخوة الأقربين". وتابع "إنّنا ونحن لا ندّعي لأنفسنا التكلم باسم الفلسطينيين جميعًا، فإنّا لا نسلّم لغيرنا بمثل هذا الأدعاء"، في إشارةٍ واضحةٍ إلى الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لم تتجاوب قمة الجزائر، ولا قمة الرباط التي أعقبتها مع رسالة الملك حسين، وتمّ الاعتراف بإجماع الدول العربية بأنّ منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ومع أهمية هذا القرار، إلّا أنّ الدوافع وراء اتخاذه كانت متعددة، وتحمل في بعض جوانبها نيات بعض الدول العربية بالتخلص من أعباء القضية الفلسطينية، وتحميلها لمنظمة التحرير الفلسطينية وحدها، وتوريطها في التسوية السياسية المطروحة، وإبرام الصلح مع العدو الصهيوني. وقد اعتبر وزير

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الخارجية الأميركي في حينه، هنري كيسنجر، أن هذا القرار عقّد الأمور في الشرق الأوسط، وأنّه قد جعل من الأراضي الفلسطينية المحتلة أرضاً متنازعاً عليها، بعد أن تراجعت الولاية الأردنية عنها.

تشير شخصيات أردنية بأصابع الاتهام إلى أنّ هنري كيسنجر كان وراء الإيحاء لبعض الدول العربية بتبني هذا القرار، لعرقلة فك الارتباط على الجبهة الأردنية، وتعقيد أي حل يتعلق بالأرض الفلسطينية، وحصر أي حلولٍ مرحليةٍ ضمن سياسة الخطوة خطوة التي اتبعها في الجبهتين المصرية والسورية. كان ثمّة تصور عربي خاطئ أنّ التسوية قاب قوسين أو أدنى وأنّ جائزتها على الأرض الفلسطينية سينالها من يحوز على الاعتراف بتمثيله الشعب الفلسطيني، طغت معركة التمثيل على أولويات التحرير، ولم يفُز بالغنيمة سوى العدو الصهيوني.

بعد قرار قمة الرباط، أخذت السياسة الأردنية منحىً آخر، إذ اعتبرت نُخب أردنية حاكمة أنّه قد آن الأوان لأن يتخلص الأردن من عبء القضية الفلسطينية، وأنّ على الأردن أن يتماثل موقفه مع موقف أي دولة عربية أخرى، وينحصر في التأييد الرسمي لمحاولات منظمة التحرير الانخراط في عملية التسوية في المحافل الدولية، وانعكس هذا داخلياً في البدء بسياسة أردنة الوظائف، واستثناء ذوي الأصول الفلسطينية من الوظائف العامة، وخصوصًا في الأجهزة السيادية، وتخفيض نسبتهم في التشكيلات الوزارية.

شهدت العلاقات السياسية بين النظام الأردني ومنظمة التحرير بعض التحسن في النصف الثاني من السبعينيات، إلّا أنّ علاقات الريبة والشك المتبادل بقيت سائدة، واستمرت النظرة الأمنية والخشية من ازدياد قوة المنظمة وتأثيرها تتحكّم في السياسة الأردنية، لكنّ عين الملك حسين بقيت تنظر باتجاه استعادة نصف مُلكه الذي ضاع، وبقي يتحيّن الفرصة لذلك، لعل بعض معطيات السياسة السائدة تتغير.

الخروج من بيروت

لم يتأخر الأمر كثيرًا، إذ تساهم الحروب في إحداث نقلات نوعية وسريعة في مجرى الصراع الدائر، حيث تفرض موازين قوى جديدة تُشكّل قاعدة ارتكاز مختلفة لإدارة الصراع. هكذا حدث مع حرب تشرين/ أكتوبر 1973 حين فتحت الحرب الباب واسعاً أمام تسويةٍ سياسيةٍ أدّت إلى اتفاق سلام منفرد بين مصر وإسرائيل، وهذا ما تمّ بعد اجتياح إسرائيل لبنان سنة 1982.

وجدت منظمة التحرير نفسها في المنافي، وتوزّعت قواتها وكوادرها على مختلف الدول العربية، وتعرّضت لمحنة الانشقاق، وأدركت قيادتها مدى حاجتها إلى تكثيف تحركها السياسي. التقط الملك حسين ذلك، ودعم شرعية ياسر عرفات، وتمّ عقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني في عمّان، جدّد شرعية المنظمة ومؤسساتها المختلفة، وقدّم الطرف الفلسطيني مسودة وثيقة للاتحاد الكونفيدرالي الأردني الفلسطيني من ثلاث مراحل، تضمنت الأولى خطة للتحرك السياسي المشترك، واستيعاب جزء من القوات الفلسطينية في الأردن، وصولاً إلى الاتفاق على المرحلة الانتقالية التي تجري فيها مفاوضات السلام، والمرحلة النهائية التي ستتمّ بعد الانسحاب الإسرائيلي، وتشمل تشكيل مجلس رئاسة أو رئيس، ومسمى ذلك هو الاتحاد العربي الذي يضم قطرين، فلسطين والأردن، لرعاياه جواز سفر موحد، يُشار فيه إلى القطر، وتُشكّل حكومة وبرلمان مناصفة بين القطرين.

أصبح لياسر عرفات مكتبًا في عمّان في حي النزهة، كما وجد خليل الوزير (أبو جهاد) فيها، ونشطت أعمال اللجنة الفلسطينية الأردنية المشتركة، ووقف النظام الأردني مع عرفات في صراعه مع النظام السوري، وساهم في فتح قنوات اتصال مع الولايات المتحدة، إلّا أنّ الشكوك المتبادلة بقيت تسيطر على العلاقات بين الطرفين، على الرغم من تحسّنها النسبي.

Center GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

لم يدم شهر العسل هذا طويلًا، إذ ثمّة متطلبات لم تستطع المنظمة أن توفّرها لاستمرار التحرك السياسي المشترك، وأولها الموافقة على قراري مجلس الأمن 242 و338 شرطاً ضرورياً لانضمامها إلى مؤتمر السلام الذي كان يجري الإعداد له، إذ وضعت المنظمة شرطًا لاعترافها، قوامه أن يصدر بيان أميركي، يشير إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره. وعندما قدمت للملك حسن صيغة للاعتراف تبدو مقبولة، كان الوقت قد فات، والملك قد اتخذ قراره منذ 1986. وضمن هذا السياق، تمّ الاجتماع الشهير مع شيمون بيريز في لندن، وطُرد أبو جهاد من عمّان، وأُغلقت مكاتب حركة فتح، وبدا أنّ ثمّة سياسة أردنية جديدة قوامها إيجاد شخصيات بديلة من داخل الضفة الفلسطينية، لتمثيل الفلسطينين بالتنسيق مع الأردن في أي مفاوضات قادمة.

شكّلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987) مفاجأة للجميع، وقدّمت دعماً غير محدود للقيادة الفلسطينية في المنفى، وأنهت عملياً آخر محاولة لإيجاد بدائل عن منظمة التحرير، ما اضطر الملك حسين للتراجع خطوة كبيرة إلى الخلف، واتخاذ قرار فك الارتباط القانوني والإداري (1988) الذي ينهي علاقة الضفة الفلسطينية بالأردن.

في سنة 1990 عُقد مؤتمر مدريد للسلام، وحضرته وفود عن الدول العربية، تمّت تسمية الوفد الفلسطيني من منظمة التحرير. ولكن، تحت مظلة الوفد الأردني الذي ترأسه الدكتور عبد السلام المجالي، لكن لعلها كانت المحاولة الأخيرة لبلورة علاقة أردنية فلسطينية على أساس كونفيدرالي، إذ كانت المياه تجري في مكان آخر بين وفد من منظمة التحرير برئاسة محمود عباس ووفد إسرائيلي في النرويج، أسفر عن اتفاق أوسلو، وأنهى كل حوارات مدريد وواشنطن ونقل المنطقة بأسرها إلى وضع جديد.

ردّ الأردن على اتفاق أوسلو جاء سريعًا، إذ وقع الأردن اتفاقية وادي عربة مع الكيان الصهيوني، وكان بذلك الطرف العربي الثالث، بعد مصر ومنظمة التحرير الذي يعترف بإسرائيل، وفي تبرير واهٍ لسبب توقيع هذا الصلح، زعم بعضهم بأنّه يستهدف حماية الأردن من الرؤية الصهيونية التاريخية التي تعتبره وطنًا للفلسطينيين، وخوفًا من أي محاولة لتحويل اتفاق أوسلو بهذا الاتجاه.

يُلاحظ أنّ هذه العلاقات كانت دوماً متداخلة، وسادها المد والجزر، فمن محاولات احتواء الثورات الفلسطينية قبل سنة 1948، إلى الوحدة الاندماجية، إلى التباعد والاقتتال، فالمصالحة، وصولاً إلى تعديل صيغة العلاقة من وحدة اندماجية، إلى اتحاد كونفيدرالي بين قطرين وحكومتين، تجمعهما حكومة مركزية وبرلمان مشترك.

لم تنجح هذه الصيغة لسببٍ رئيس، وهو أنّ كلا الطرفين تجاهلا أنّ العائق أمام أي صيغة وحدوية، مهما كان شكلها هو الاحتلال الصهيوني للأرض، وبدلاً من البحث في آليات مواجهة الاحتلال، جرى التنافس على من سيفاوض الاحتلال ويتفاهم معه، إذ أنّ السياسة الصهيونية على اختلاف معسكراتها، لم تقرّر، في أي لحظة، أن تتنازل عن هذه الأراضي، أو حتى عن جزء منها لأي طرف، أردنياً كان أو فلسطينياً، وهذه النتيجة خلص إليها الملك حسين، بعد مفاوضاته المباشرة مع مختلف الزعماء الصهاينة، من موشي دايان في أواخر الستينيات، إلى اسحاق شامير الليكودي، مرورًا بيريز ورابين من حزب العمل، ولو أعطاه أحدهم أي تنازل أو تلويح بالعزم على الانسحاب من أغلب الأرض المحتلة، لفعل هذا الاتفاق وأنجزه.

<u>إخفاق حل الدولتين</u>

مضت أربعون عامًا ونيّف على محاولة منظمة التحرير الالتحاق بركب التسوية السلمية مع الكيان الصهيوني بعد حرب تشرين (1973). خلال تلك الفترة، مزجت المنظمة بين سعيها إلى الاعتراف بها طرفاً أصيلًا في التسويات السياسية وتمسّكها ببندقيتها، للدفاع عن نفسها أمام محاولات تصفيتها وإخراجها من دائرة الفعل.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

ربع قرن آخر مرّ منذ توقيع اتفاق أوسلو، وولادة السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن اتفاق مرحلي، كان ينبغي له أن يصل إلى نهاياته بعد خمس سنواتٍ من توقيعه، لتمتد بنا الأيام حتى يومنا هذا، من دون أي أفق بقرب الوصول إلى حل نهائي، أو بتجميد الأوضاع السائدة إلى حين الوصول إلى حل نهائي.

في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، تغوّل الاستيطان، واستوطن نحو 720 ألف

مستوطن في المنطقة المعروفه بتصنيف "جيم"، والتي تُشكّل ما يزيد عن 61 % من مساحة الضفة الفلسطينية مقابل مائة ألف فلسطيني فقط في هذه المنطقة، وثمّة مشروع قرار على جدول أعمال الكنيست لتطبيق القانون الإسرائيلي على هؤلاء المستوطني،ن بدلًا من القانون العسكري السائد في الأراضي المحتلة، ما يعني عمليًا ضم هذه المناطق إلى دولة الاحتلال، بالإضافة إلى القدس الشرقية التي تمّ ضمها فعلًا.

دُفن حل الدولتين على وقع جنازير الجرافات الصهيونية العاملة في بناء المستوطنات، وبأيدي معاول المستوطنين وسياسات الحكومات الصهيونية المتعاقبة.

في مثل هذه الأجواء، عادت إلى الظهور فكرة الكونفيدرالية الأردنية الفلسطينية، بداية عبر مقالات في الصحف الصهيونية، تبعها تصريح للدكتور سري نسيبة، ومن ثم نُشر نتائج استطلاع أجرته جامعة النجاح، وتضمن سؤالاً لم يكن معتادًا طرحه في الاستطلاعات الفلسطينية، أعلن فيه 42,3% تأييدهم اتحاداً كونفيدرالياً مع الأردن، كحل للاحتلال الإسرائيل للضفة الفلسطينية، فيما عارض الفكرة 39,3%، أعقبت ذلك لقاءات لنائب في البرلمان الأردني، هو الدكتور محمد عشا الدوايمة، حيث التقى بكيان وهمي سُمي مجلس عشائر الخليل، وألقى كلمة قال فيها إنّه يوجد في محافظة الخليل مليون مواطن أردني، وتعهد المجلس المزعوم بتسيير وفود إلى الديوان الملكي في عمّان، للمطالبة بتحقيق الكونفيدرالية الأردنية الفلسطينية.

وسط ذلك كله، قام رئيس الوزراء الأردني الأسبق، ورئيس الوفد الأردني لمفاوضات مدريد ووادي عربة، عبد السلام المجالي، بزيارة طويلة للضفة الغربية، شملت مختلف مدنها، وتعدّدت لقاءاته فيها ما بين الرسمي والشعبي، وصرّح، في اجتماعه مع فعاليات شعبية في نابلس، إنّه يؤمن بدولة كونفيدرالية بين الأردن والضفة الفلسطينية، تكون السلطة العليا فيها المسؤولة عن الأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية، وأنّها الحل الأكثر خيراً للأردن وفلسطين.

لم يصدر أي تعليق رسمي أردني على ذلك، ولكن فسّر كتّاب التعديلات الدستورية التي أُقرت في الأردن، اخيراً، بمثابة تمهيد للكونفدرالية، وذكر لبيب القمحاوي نقطتين أساسيتين، هما ازدواجية الجنسية التي ستسمح بحمل الجنسيتين الفلسطينية والأردنية لسكان الضفة، والإسرائيلية والأردنية لسكان القدس، والصلاحيات المطلقة للملك عبد الله الثاني المتعلقة بالأجهزة السيادية، والتي ستتيح السيطرة على الوضع الأمني.

شروط تحقق الكونفيدرالية

في ظل المعطيات الحالية، لا يوجد أي أفق لأي تقدّم في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، حتى لو تمّ منحها غطاءً أردنيًا عبر علاقة كونفيدرالية، يتم بموجبها تقاسم المسؤوليات الأمنية مع الجانب الأردني، فالتركيز الصهيوني، في هذه المرحلة، يتلخص في كيفية ضم الأراضي المحتلة (منطقة ج) إلى الكيان الصهيوني، وليس الانسحاب منها تحت أي صيغة، إلّا أنّ نظرة متفحصة لأفكار اليمين الصهيوني، وكما عبّر عنها أخيراً، وزير الدفاع الصهيوني أفيغدور ليبرمان، توضح أنّ ثمّة إمكانية لتحقيق مثل هذا المشروع. ولكن، على قاعدة مختلفة كليًا عن تحقيق وحدة ما بين قطرين عربيين.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

يدعو ليبرمان إلى إعطاء الأولوية لتحقيق سلام شامل عربي إسرائيلي، وليس سلاماً فلسطينياً إسرائيلياً. وسيضمن السلام العربي الإسرائيلي دورًا مختلفًا لإسرائيل في المنطقة، وسيُكرّس وجودها فيها، وهو يعني امتزاج المال العربي بالقدرة الصهيونية، حسب تعبيره، أمّا المسألة الفلسطينية فستغدو منتجاً ثانويًا لهذا السلام الشامل.

ضمن هذا السياق، هل يمكن أن نضع تصوراً لهذا المشروع الصهيوني الشامل؟ وهل لنا أن نستعيد فحوى خطاب الرئيس المصري حول السلام الدافئ، وتقرير الصحافي البريطاني ديفيد هيرست بشأن الجهد العربي بالتفاهم مع إسرائيل، عبر رئيس الوزراء البريطاني السابق، توني بلير، لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني وتهيئته هذه الأجواء؟

ليس هذا المشروع مشروعاً آنيًا يتعلق بتحريك المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وإنّما هو مشروع مرتبط أساسًا بفكرة السلام الدافئ في المنطقة بأسرها، وهو ينسجم مع الرؤية الصهيونية التي تعتبر شرق الأردن وطنًا للفلسطينيين، ويلوّح للنظام الأردني بحلول اقتصادية وضمانات أمنية في أجواء المنطقة المضطربة، في مقابل تقاسم وظيفي على السكان في الضفة الفلسطينية، ودور رمزي في الأماكن المقدسة، وربط لقطاع غزة مع الأردن، عبر شريط يمتد في سيناء عبر طابا، ويستبدل الوطن الفلسطيني بالكونفيدرالية المتوهمة، مفترضًا تعاوناً عربياً صهيونياً مع بعض الشخصيات الفلسطينية، سواءً كانت موجودة الآن، أم سيتم اختراعها مستقبلاً من أجل تصفية القضية الفلسطينية.

الشعوب العربية بأسرها توّاقة للوحدة بإرادتها الحرة، لكنّ مثل هذا المشروع، بصيغته المطروحة صهيوني بامتياز، ومقاومته واجبة، وأولى خطواتها إفشال مشروع السلام الدافئ، ومحاولة تطبيع العلاقات العربية مع دولة الكيان الصهيوني. هو مشروع يمكن هزيمته، عبر دعم الانتفاضة الفلسطينية وتصعيدها، وتحقيق عزلة إسرائيل الدولية، وبناء مشروع وطني فلسطيني جامع. بمثل هذا فقط يمكن هزيمة الاحتلال ودحره، وإجباره على الرضوخ للحقوق العربية.

ابو مرزوق: لم يعد هناك عقبات أمام المصالحة والمطلوب قرار جريء من عباس..ولقاء قريب في الدوحة

أمد/ الدوحة : 7\6\2016

أكد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" موسى أبو مرزوق، أن هناك فرصة في شهر رمضان، خلال الاجتماع المرتقب مع حركة "فتح" لطي صفحة الانقسام وإنهاء كافة المشاكل العالقة وترسيخ المصالحة.

ودعا أبو مرزوق في تصريحات لـ "قدس برس"، الرئيس محمود عباس إلى قرارات جريئة تنهي مرحلة الخلاف وتحيل الاتفاقات التي تم التوصل إليها إلى سياسة على الأرض.

وقال: "اليوم لم يبق شيء نتحدث بشأنه في اجتماعات المصالحة، والكل يعرف أن ليس هناك من عقبات أمام المصالحة وإقرارها إلا جرأة في اتخاذ القرارت وتحمل المسؤوليات في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وهذه ربانها هو الرئيس محمود عباس".

وأوضح أبو مرزوق، أن كل القضايا المتعلقة بالمصالحة تم التوصل فيها إلى توافق، وقال: "بالنسبة لتشكيل الحكومة ليس هناك من خلاف حول تشكيلها إلا أمران: الأول برنامج الحكومة، وموقفنا وموقف الفصائل واحد، أن وثيقة الوفاق تصلح لأن تكون برنامجا للحكومة".

وأضاف: "الحركة تعلم أن من طلب أن يكون برنامج منظمة التحرير برنامجا للحكومة هو طرف خارجي، وتوصلنا إلى صيغة وهي احترام التزامات منظمة التحرير، من دون أن يكون بين ذلك أي اعتراف بالكيان الصهيوني بأي شكل من الأشكال".

وأشار إلى أن المسألة الثانية المتصلة بتشكيل الحكومة وتسمية أعضائها محلولة، ولا يوجد أي خلاف بشأنها.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

كما لفت أبو مرزوق أن بقية القضايا المتصلة بالاطار القيادي وبالمجلس التشريعي وبموظفي غزة المباشرين أو المعتكفين، تم التوصل إلى توافقات بشأنها.

وأضاف: "ليس هناك من معوّق لحل هذه القضايا، فكلها مرهونة بعزيمة الرئيس محمود عباس من أجل الإقدام على هذا الحدث التاريخي وإحداث التوافق الوطني، ونحن نعتقد اعتقادا جازما أن كل القضايا مفتاحها الوحدة الوطنية لمواجهة التهويد والاستيطان والحصار وجرائم الاحتلال".

على صعيد آخر "دعا أبو مرزوق العرب جميعا إلى حل خلافاتهم بالوسائل السياسية وإلقاء السلاح جانبا، وتوجيه البوصلة إلى العدو المشترك لهم جميعا وهو الاحتلال الإسرائيلي".

ومن جهة أخرى أكد أبو مرزوق أن العرب والإيرانيين أمة واحدة، وقال: "نحن والجمهورية الإسلامية الإيرانية أمة واحدة بأعراق مختلفة، ولا يمكن لأحدنا أن يغير الحقائق الجغرافية، ولذلك يجب أن نتعاون وننبذ الخلافات".

وأضاف: "نحن نعتقد أن انصراف الدول الإسلامية كالجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى هذا الصراع خسارة، وأن الجهود يجب أن تنصب باتجاه فلسطين دعما وتأييدا. هذا الدعم كان من إيران في السابق، ويجب أن يستمر في الحاضر والمستقبل".

وأكد أبو مرزوق، أن كل القضايا الخلافية بين العرب وإيران يمكن حلها بالحوار السلمي، وقال: "نحن في حماس مستعدون لبذل كل جهد يصرف الأمة عن أن تقاتل بعضها بعضا. نحن مستعدون لكل جهد يوحد الأمة تجاه نصرة فلسطين، لكل جهد يبني وينمي الدول العربية والإسلامية".

وأضاف "نحن جزء من أمتنا، وسنبذل كل ما في وسعنا من أجل أمنها واستقرارها لأن قوتها من قوتنا".

وحول العلاقة مع مصر، قال أبو مرزوق: "نحن نعتقد أن أمن مصر هو أمن لغزة، وأن المتضرر الأساسي من اضطراب الأوضاع في سيناء هو قطاع غزة".

وأضاف: "نحن نسعى لترسيخ الاستقرار الأمني في رفح كي يتم فتح المعبر بشكل طبيعي، وموقفنا ثابت بعدم التدخل في الشأن الداخلي لأي قطر عربي، فاستقرار الأنظمة العربية يعود بالمنفعة على الشعب الفلسطيني، ونحن منفتحون على الأشقاء في مصر في كل الملفات حتى نصل إلى توافق بشأنها"، على حد تعبيره.

وكانت مصادر فلسطينية مطلعة أكدت، أن لقاءً سيعقد خلال الايام القليلة المقبلة في العاصمة القطرية الدوحة بين حركتي حماس وفتح.

مصادر لـ "القدس": لقاء قريب في الدوحة بين فتح وحماس

الدوحة- "القدس" دوت كوم- خاص- 7\6\2016

أكدت مصادر فلسطينية مطلعة، اليوم الاثنين، أن لقاءً سيعقد خلال الايام القليلة المقبلة في العاصمة القطرية الدوحة بين حركتي حماس وفتح.

وأوضحت المصادر لـ "القدس" دوت كوم، أن عدة أطراف (منها قطرية) ضغطت باتجاه عودة الحوارات مجددا بين فتح وحماس وذلك إثر توقفها بعد الجولة الثانية في شهر مارس/ آذار الماضي، مع وجود خلافات بين الجانبين على بعض القضايا التي تتعلق بملف الموظفين وبرنامج الحكومة ومنظمة التحرير.

وأشارت المصادر، إلى أن اللقاء سيعقد نهاية الاسبوع الجاري، بحضور ذات الممثلين عن حركتي فتح وحماس من اجل بحث ما تبقى من ملفات عالقة.

Center للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

الرئيس عباس تلقى دعوة لزيارة قطر... وحماس تلقت دعوة رسمية لزيارة مصر

أشرف الهور: غزة . «القدس العربي» : 7\6\2016

من المقرر أن يثار ملف المصالحة الفلسطينية الداخلية بقوة خلال الأيام القليلة المقبلة، من قبل عواصم عربية لها علاقة بالملف، خاصة بعدما تلقى الرئيس محمود عباس دعوة من أمير دولة قطر لزيارة الدوحة خلال شهر رمضان، وبعدما أعلنت حركة حماس علن تلقيها دعوة مصرية لزيارة القاهرة، في إطار الجهود المصرية الجديدة لاستئناف جلسات المصالحة الداخلية، خاصة وأنها استضافت خلال الأيام الماضية وفودا من عدة فصائل.

وذكر مكتب الرئيس محمود عباس أنه اتصالا هاتفيا جرى بين الرئيس وأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

وجرى خلال الاتصال تبادل التهاني بحلول شهر رمضان الفضيل، وتمنيا أن يعيد الله هذه المناسبة على الأمتين العربية والإسلامية وقد تحقق الأمن والأمان والازدهار.

وخلال الاتصال تلقى الرئيس عباس دعوة من الأمير تميم لزيارة قطر خلال الشهر الفضيل.

وبالتأكيد سيكون على رأس جدول الزيارة بحث ملف المصالحة الفلسطينية الداخلية، في ظل ما يشهده الملف من تعطل، خاصة وأن الدوحة دخلت مؤخرا على خط الوساطة، واستضافت بعد عزوف مصر طوال الفترة الماضية لقاءين بين وفدين من فتح وحماس على أراضيها، وكان لقاء ثالث مقررا الشهر الماضي، لحسم الخلافات حول ملفي برنامج الحكومة وموظفي غزة، وهما الملفان العالقان، غير أن ذلك لم يتم بسبب الخلافات بين الطرفين.

وخلال لقاءات الدوحة السابقة جرى التوافق بين وفدي الحركتين، وفد فتح برئاسة عزام الأحمد، ووفد حماس برئاسة الدكتور موسى أبو مرزوق على حل العديد من ملفات المصالحة وبينها الانتخابات عقب تشكيل حكومة الوحدة بستة أشهر.

لكن لا يزال الفريقان يختلفان حول برنامج الحكومة الذي تطلب فتح أن يكون برنامج المنظمة، وهو أمر ترفضه حماس، وتطالب أن يكون برنامج الوفاق الوطني، وكذلك ملف الموظفين الذين عينتهم حماس في غزة بعد الانقسام، حيث تطلب اعتمادهم رسميا، في حين تطلب فتح أن يكون ذلك خاضع للجنة قانونية وإدارية.

ولا يعرف إن كان الرئيس عباس سيلتقي خلال زيارة الدوحة برئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، الذي يقيم هناك، لبحث المصالحة أم لا، خاصة وأن هناك اتفاقا مبدئيا سابقا على عقد لقاء بين الرجلين في حال تم التوصل إلى حل للملفات العالقة، من أجل حضور حفل توقيع الاتفاق الذي ستشكل بموجبه حكومة وحدة وطنية جديدة.

وجاء الإعلان عن الدعوة القطرية للرئيس عباس متزامنا مع إعلان حركة حماس تلقيها دعوة من المسؤولين المصريين المشرفين على متابعة الملف الفلسطيني لزيارة القاهرة، وذلك في ظل عودة القاهرة لعقد لقاءات مع الفصائل الفلسطينية، بهدف بحث عدة ملفات سياسية هامة، من أبرزها ملف المصالحة الداخلية، خاصة بعد توقف القاهرة منذ عملية عزل الرئيس السابق محمد مرسي عن استضافة هذه اللقاءات التي شرعت بها فترة وجود الرئيس الأسبق حسنى مبارك.

وفي هذا السياق كشف ممثل حركة حماس في لبنان علي بركة، عن تلقي حركته دعوة جديدة من السلطات المصرية لزيارة القاهرة لبحث الملف الفلسطيني ودعم جهود المصالحة.

ونقل موقع «الرسالة نت» المقرب من حركة حماس عن بركة القول إن مصر وجهت دعوات للفصائل الفلسطينية من أجل بحث الوضع الفلسطيني بشكل عام وملف المصالحة بشكل خاص.

وأكد ممثل حركة حماس أن وفد حركته سيتوجه قريبا لزيارة العاصمة المصرية القاهرة.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

ونوه بركة إلى وجود لقاء سيجمع حركتي فتح وحماس في العاصمة القطرية الدوحة خلال الأيام العشرة الأولى من رمضان، بهدف استكمال حوارات المصالحة الفلسطينية.

وقال «نأمل أن تتم إزالة العقبات والاتفاق على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مسبقا في القاهرة، من أجل الوصول لمصالحة شاملة مع حركة فتح».

وأشار إلى أن لقاء الدوحة سيكون استكمالا للحوارات السابقة لبحث تطبيق اتفاقات المصالحة التي وقعت في مصر.

وسبق أن جدد إسماعيل هنية نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، التأكيد على دعوة الحركة إلى استعادة الوحدة الفلسطينية على أسس واضحة.

وأكد أن حماس حسمت أمرها للوحدة الوطنية وتطبيق الاتفاقات الموقعة في القاهرة وغيرها، مرحباً بأي جهد عربي مصري لاستئناف المباحثات لتطبيق الاتفاقات.

وتأتي دعوة القاهرة الجديدة لحركة حماس، وهي الثالثة خلال العام الجاري، بعد قطيعة طويلة بدأت بإنهاء حكم الإخوان المسلمين في مصر، حيث اتهمت الحركة من قبل السلطات الجديدة بمساندة الجماعة، وتنفيذ أعمال مخلة بالأمن، وهو أمر نفته حماس وتحدت وجود دليل.

وكانت مصر استضافت وفدا من حماس قبل أكثر من شهرين، وبحثت معه قضية تأمين الحدود الفاصلة، وهو أمر أكدته حركة حماس من خلال الأفعال بدفع تعزيزات إضافية على طول الحدود، والإعلان على حفاظها على أمن القاهرة القومي.

ومن المؤكد أن تستضيف القاهرة أيضا وفدا آخر من حركة فتح، وذلك بعدما استضافت خلال الأيام الماضية وفودا تمثل حركة الجهاد الإسلامي، والجبهتين الشعبية والديمقراطية، وذلك بعدما أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن بلاده مستعدة للتوسط بين الفصائل من أجل الوحدة وإنهاء الانقسام.

وفي ظل تحركات القاهرة، استقبل رئيس الوزراء رامي الحمد الله، في مكتبه برام الله أمس، السفير المصري لدى فلسطين وائل نصر الدين عطية، وبحث معه آخر التطورات السياسية.

وجدد إشادته بدور مصر في دعم القضية الفلسطينية في كافة المحافل الدولية، لا سيما في الأمم المتحدة، وجهودها المبذولة على صعيد المصالحة الوطنية الفلسطينية.

وكان وفدان رفيعان يمثلان الجبهتين الشعبية والديمقراطية التقيا خلال اليومين الماضيين بمسؤولين في جهاز المخابرات المصرية، حيث جرى بحث ملف المصالحة، وعدة ملفات فلسطينية أخرى.

وضم الوفدان قيادات من قطاع غزة تمكنت من الخروج من القطاع خلال فتح معبر رفح، وأخرى قدمت من الخارج.

وضم وفد الجبهة الشعبية من غزة كلا من أعضاء المكتب السياسي رباح مهنا وكايد الغول وجميل مزهر ومريم أبو دقة، وانضما إلى الوفد القادم من الخارج ويضم كلا من أبو أحمد فؤاد، نائب الأمين العام للجبهة الذي رأس الوفد، وماهر الطاهر، وليلى خالد.

كذلك ضم وفد الجبهة الديمقراطية من غزة أعضاء المكتب السياسي صالح ناصر وزياد جرغون، فيما ضم من الخارج فهد سليمان نائب الأمين العام للجبهة وخالد عطا عضو المكتب السياسي.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وخلال اللقاءات مع المسؤولين المصريين في جهاز المخابرات العامة، الذي يشرف على الملف الفلسطيني، جرت مناقشة سبل إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، في ضوء خطاب الرئيس السيسي الأخير، إضافة إلى ملف معبر رفح الفاصل بين مصر وغزة.

وكانت الجبهة الشعبية أعلنت أن المسؤولين المصريين أكدوا خلال اللقاء أنهم سيعملون دائماً على تخفيف المعاناة عن أبناء قطاع غزة، مع التأكيد على استعادة الوحدة الوطنية.

ووصفت الجبهة الشعبية في ختام بيانها أن اللقاءات كانت «إيجابية جداً»، وأن الجانب المصري تجاوب مع جميع القضايا والمقترحات التي تمت مناقشتها.يشار إلى أن وفدا رفيعا من حركة حماس برئاسة الدكتور أبو مرزوق، ناقش قبل يومين الملف الفلسطيني والمخيمات، وكذلك ملف المصالحة مع مسؤولين أمنيين لبنانيين في العاصمة بيروت.

موغيريني تحذر من "حرب مفتوحة" بين الفلسطينيين والإسرائيليين مالم يستأنف الطرفان "مفاوضات ذات مغزى"!

أمد/ نيويورك - الاناضول: 7\6\2016

حذرت الممثلة العليا للأمن والسياسية الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، اليوم الإثنين، من "حرب مفتوحة" بين الفلسطينيين والإسرائيليين، "مالم يستأنف الطرفان الآن مفاوضات ذات مغزى".

جاء ذلك في إفادتها بجلسة مجلس الأمن الدولي المنعقدة بمقر المنظمة الدولية في نيويورك حول التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي ناشدت خلالها المجتمع الدولي التحرك قبل وقوع تلك الحرب بين الطرفين.

وقالت موغيريني: "دعونا لا ننتظر الحرب المفتوحة المقبلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لأن هذا هو ما سيحدث، إذا لم يعودا الآن إلى مفاوضات ذات مغزى"، دون مزيد من التفاصيل عن طبيعة تلك المفاوضات.

وأوضحت أن "انتشار الصراعات والأزمات في المنطقة (الشرق الأوسط) ليس سببا لنسيان مصير الإسرائيليين والفلسطينيين بل على العكس تماما، ينبغي أن تدفع التهديدات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط جهودنا جميعا من أجل إنهاء هذا الصراع".

وتابعت: "حدوث تصعيد آخر وخصوصا حول الأماكن المقدسة في القدس سيكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها".

وانتقدت المسؤولة الأوربية بشدة، استمرار السياسات الاستيطانية الإسرائيلية، وقالت: "إن سياسة إسرائيل الاستيطانية تقوض بشكل منهجي آفاق حل الدولتين كما أنها تثير تساؤلات جدية ومشروعة حول الأهداف النهائية الحقيقية للقيادة الإسرائيلية".

ولفتت إلى أن الاتحاد الأوروبي سيسعى من خلال اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط (تضم الأمم المتحدة وروسيا وأمريكا والاتحاد الأوروبي) إلى "إعادة بعض الثقة بين الجانبين، وإيجاد الظروف للعودة إلى مفاوضات ذات مغزى".

وأردفت: "المأزق الراهن لا يمكن أن يستمر، ونحن جميعا نعرف ذلك، وإذا لم يتحسن الوضع، فسوف يزداد سوء وهذا شيء لا يمكن لأحد تحمله".

لكن موغيريني لم توضح في إفادتها تفاصيل المساعي الجديدة التي ستبذلها اللجنة الراعية من أجل استئناف مفاوضات السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

في شأن آخر، تطرقت المسؤولة الأوروبية، إلى الأزمة في سوريا وحذرت مجلس الأمن الدولي من مغبة استمرار الخلافات بين الدول دائمة العضوية في المجلس بشأن الأزمة وأوضحت أن "الانقسامات ستفيد فقط داعش والفوضى في المنطقة".

وشددت على أهمية ايصال المساعدات الإنسانية لجميع المدنيين المحاصرين في سوريا واعتبرت ذلك "أمرا حيويا لبدء المفاوضات بين الأطراف السورية في جنيف".

الدور المصري فلسطينياً: توحيد القيادة أولاً والتمهيد لمبادرات غربية

القاهرة ـ العربي الجديد 7\6\2016

رغم نفي وزير الخارجية المصري سامح شكري، ومصادر دبلوماسية عديدة في وزارته، أن يكون الدور المصري الجديد في عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل يتضمن التنازل عن جزء من أرض سيناء للفلسطينيين مقابل مساحة مماثلة في صحراء النقب، إلا أن الحديث لم يتوقف عن هذا الأمر في المنتديات السياسية ومواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً في ظل تأكيد نشطاء سيناويين أن عملية إخلاء شمال شرق سيناء الممنهجة من الأهالي هي خطوة أولى على طريق المبادلة.

وكتب الناشط السيناوي البارز مسعد أبو فجر، والذي كان عضواً في لجنة الخمسين لوضع الدستور المصري الحالي بعد الإطاحة بحكم جماعة "الإخوان المسلمين"، تدوينة طويلة على صفحته الشخصية على موقع "فيسبوك" أعلن فيها تأكده من أن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي سيوافق على عملية المبادلة، وأن هذا هو الهدف النهائي من عملية الإخلاء والتهجير القسري الممنهجة لأهالي سيناء من الشيخ زويد وحتى رفح، بدعوى مكافحة الإرهاب.

ليست هذه المرة الأولى التي يُطرح فيها موضوع مبادلة قطعة من أرض سيناء بجزء من صحراء النقب لتوسيع قطاع غزة في الاتجاه الجنوبي الغربي لاستيعاب آلاف الأسر الفلسطينية، إذ طرحت وسائل إعلام أميركية وإسرائيلية هذا المشروع من قبل تحت اسم "جيورا ايلاند" مطلع الألفية الجديدة، وقالت بعضها آنذاك إن دوائر أميركية عرضت الأمر بصورة غير رسمية على الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، لكنه لم يوافق.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس إنه رفض عرضاً مشابهاً للحصول على قطعة أرض من سيناء مساحتها ألف كيلومتر مربع وذلك في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، وتلقت الصحف الموالية لنظام السيسي هذه التصريحات بترحيب وترويج واسع، غير أن مسؤولين سابقين في الرئاسة المصرية في عهد مرسي نفوا تصريحات عباس جملة وتفصيلاً ووصفوها بالكاذبة.

وعادت هذه الأطروحات إلى الواجهة أخيراً في ظل مستجدين أساسيين، الأول هو الخلاف بين إسرائيل من جهة والفلسطينيين ومصر والأردن وأطراف أخرى حول المبادرة الفرنسية المطروحة حالياً للسلام، والمستجد الثاني هو دعوة السيسي المفاجئة للفلسطينيين وإسرائيل للعودة إلى طاولة المفاوضات "لمناقشة أي مبادرة"، وبدء النظام المصري رعاية جهود للمصالحة الفلسطينية الداخلية بين عباس والقيادي المفصول من "فتح" محمد دحلان، وبين عباس وحركة "حماس".

واستضافت باريس اجتماعات حول المبادرة الفرنسية التي أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رسمياً رفضه لها، ويوضح مصدر دبلوماسي فرنسي لـ"العربي الجديد" أن "هذه الاجتماعات لا يعوّل عليها لإنجاح المبادرة، ولكنها تسمح بطرح أفكار جديدة لإقناع إسرائيل بها، أو الضغط عليها للتخلي عن سياسة الالتفاف وكسب الوقت". ويؤكد المصدر الفرنسي أن "باريس تريد إنجاح مبادرتها التي ستُعرض رسمياً على الأمم المتحدة ومجلس الأمن نهاية العام الحالي لسببين: أولهما رغبة فرنسا في أن يكون لها دور محوري جديد في الشرق الأوسط، وثانيهما إيمان الدوائر السياسية الفرنسية بأن استمرار الصراع

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

في القضية الفلسطينية سيؤدي لاستمرار اشتعال الأوضاع في مختلف مناطق الشرق الأوسط، بما في ذلك سورية ولبنان المهمين لفرنسا تاريخياً وثقافياً، وليبيا المهمة لها استراتيجياً".

وحول التباين في مواقف الأطراف الفاعلة، يقول المصدر إنّ "نتنياهو لا يريد الذهاب إلى طاولة مفاوضات تحت ضغط، وواشنطن تكتفي حتى الآن بعبارات مجاملة مثل نحن معكم، ونقدر المبادرة وغيرها من المبادرات، فيما رد الفعل الأكثر إيجابية صدر من السيسي بإعلانه تأييد المبادرة، لكن مصر والأردن تؤيدان قبل كل شيء المبادرة العربية، وهناك فارق بين المبادرتين بالتأكيد، فلا يمكن الانطلاق منهما سوياً".

يكمن الفارق بين المبادرتين في أن الفرنسية تتعامل مع الوضع الحالي الذي ترسخ بتآكل حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967 وتسعى لإيجاد مناطق عيش للفلسطينيين، بينما تتعامل المبادرة العربية مع حدود الرابع من يونيو/حزيران وتنطلق من الاتفاقيات التي وقّعها الفلسطينيون سلفاً مع إسرائيل برعاية أميركية. ويرى المصدر الفرنسي أن عدم تفاؤل باريس بنجاح سريع لمبادرتها له ما يبرره، لأن "إسرائيل لن تتحرك إلا بضغوط أميركية قوية، وواشنطن من جهتها لا تضع القضية الفلسطينية على رأس أولوياتها حالياً على عكس حقبة التسعينيات من القرن الماضي". غير أنه يشير إلى أن "الرئيس الأميركي باراك أوباما قد يكون راغباً في تحريك المياه الراكدة قبل انتهاء فترة حكمه، لكن نتنياهو يتمتع بهامش واسع من المناورة يتمثّل في التغيرات السياسية داخل الكنيست والحكومة بالاتجاه المطرد نحو التطرف اليميني".

ويبدو أن الدور المصري الذي عرض السيسي أن يقوم به في الآونة الأخيرة يدخل في إطار "تحضيرات لتحركات محتملة فرنسية أو أميركية" بحسب وصف المصدر الفرنسي الذي يقول: "عرض السيسي وخارجيته على باريس وواشنطن وعواصم أخرى تصوراً مفاده أن يتم تفويضه ودعمه لرعاية مصالحة فلسطينية شاملة داخل حركة فتح (بين عباس ودحلان) وبين فتح وحماس، كضمانة أولية لجدية أي تفاوض محتمل". يضيف المصدر: "يتصور السيسي أيضاً أن خطابه التحفيزي للسلام قد يؤدي لتعامل إيجابي أكبر من اليمين الإسرائيلي، وهذا ما تأمل باريس في تحققه"، مشدداً على أن "السيسي يبدو طموحاً لأداء دور إقليمي فيما تبقى من مدته الرئاسية الأولى ليكسب ثقة أكبر في الدوائر الغربية، خصوصاً في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية والحقوقية الداخلية في مصر". كما ينفي المصدر ما تردد عن إدراج مشروع تبادل الأراضي في المبادرة الفرنسية، مشيراً إلى أن "هذه الأفكار لا يمكن عرضها في بداية الترويج لمبادرة مثيرة للجدل، لكن لا أحد يعلم ماذا يحمله المستقبل إذا تطور التفاوض حول أي مبادرة".

أما في الطرف المصري، فيبدو الدور الذي يريد السيسي أن يقوم به أكثر وضوحاً في الإطار السياسي، مع استمرار النفي "المشدد" لقبوله مشروع مبادلة الأراضي. ويقول مصدر دبلوماسي مطلع في القاهرة لـ"العربي الجديد"، إن "هناك تنسيقاً مصرياً مع السعودية والإمارات لرأب الخلافات الفلسطينية، لأن التعامل مع أكثر من طرف فلسطيني قوي مجهد للجميع"، مؤكداً بدء جولة اتصالات جديدة تديرها الاستخبارات المصرية بين عباس ودحلان من جهة، وبين عباس و"حماس" من جهة أخرى. ويضيف المصدر أن "الاتصالات الجديدة تتم بتنسيق عربي عربي ولن تنأى عن علم الولايات المتحدة وأطراف دولية أخرى، ومصر تعتقد أن هذه المصالحة الداخلية ضرورية قبل العودة لمفاوضات السلام".

وعما إذا كانت هذه الجهود تهدف إلى تغيير القيادة الفلسطينية الحالية؛ يجيب المصدر بتحفظ: "هناك ثقة مصرية في عباس أكثر من الآخرين، لكن لا يمكن تجريد القيادات الفلسطينية من طموحات الزعامة، وربما على الجميع اللجوء لعملية ديمقراطية تحل الأوضاع العالقة".

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وحول التنسيق مع إسرائيل، يكشف المصدر عن وجود اتصالات تنسيقية لكنها لم ترقَ لدرجة الاتفاق على أي شكل للتفاوض سواء تحت مظلة المبادرة العربية أو الفرنسية، مضيفاً: "دعوة السيسي لاقت ترحيباً إسرائيلياً تتردد أصداؤه بشكل مباشر بين مصر وإسرائيل، فهم يرون أن الدعوة جادة من شخص جاد يمكن الوثوق فيه".

وسبق أن نفى وزير الخارجية المصري معلومات نشرتها صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية عن لقاءات مصرية إسرائيلية فلسطينية وشيكة في القاهرة. ويعقب المصدر الدبلوماسي المصري على ذلك بقوله: "هناك اتصالات فعلية تُغني عن اللقاءات في الوقت الحالي، ونواجه رفضاً إسرائيلياً قاطعاً لحضور أي أطراف على مائدة التفاوض مع القيادة الفلسطينية للتهرب من الضغوط". ويصف المصدر المصري الجهود الحالية بـ"محاولة بعث الحياة في جسد مات منذ عدة سنوات"، مشيراً إلى محاولات استئناف المفاوضات التي فشلت عامي 2012 و2014، مما يدفعه لتوقّع أن تستغرق محاولات "إعداد قاعدة جيدة للتفاوض" نحو عام من العمل الدبلوماسي والاستخباراتي الجاد.

خلية القسام ببيت لحم .. الرعب القادم الذي يلاحق الكيان

رام الله- فلسطين أون لاين 7\6\2016

حاول ما يعرف بجهاز الشاباك الإسرائيلي الاحتفاء بتحقيق إنجاز، بعد كشفه مؤخراً اعتقال الخلية التي تقف وراء عملية الباص رقم 12 والتي نفذها الاستشهادي عبد الحميد أبو سرور منتصف شهر نيسان الماضي.

وبحسب كشف السلطات الإسرائيلية؛ فإن أفراد الخلية القسّامية خططوا لعمليات أخرى في القدس ومحيطها، بينها عمليات استشهادية وتفجير سيارات مفخخة وعمليات إطلاق نار.

وقال الاحتلال إن أفراد الخلية هم الأسرى الأبطال: محمد سامي عبد الحميد العزة (28 عامًا) من بيت ساحور وهو أسير محرر، ومحمد عيسى محمود البربري (28 عامًا) من مخيم العزة، ومحمد مجدي مصطفى العزة (21 عامًا) من بيت جالا، وأحمد محمد محمود مشايخ (19 عامًا) من مخيم عايدة، وعلي أحمد محمد (30 عامًا) وهو أسير محرر قضى 3 سنوات، وسعيد أسامة عيسى هرماس (30 عامًا) من بيت لحم وهو أسير محرر.

ويدعي الاحتلال أن جهاز الشاباك الإسرائيلي أحبط سلسلة من العمليات الاستشهادية في مدينة القدس، كانت تخطط لها الخلية التابعة لحركة حماس، حيث يشير بيان صدر عن الشاباك أن الأسير محمد سامي العزة هو من أعدّ العبوة الخاصة بعملية القدس التي نفذها الشهيد أبو سرور، كما أنه أعدّ عبوات أخرى وحاول الحصول على المزيد من الأسلحة والمتفجرات.

كما يدعي الاحتلال بأن أحمد محمد محمود المشايخ هو من نقل الاستشهادي أبو سرور إلى مدينة القدس المحتلة لتنفيذ الهجوم، دون الكشف عن طريقة تسللهما إلى مكان تنفيذ العملية، إضافة إلى الأدوار الأخرى التي قام بها باقي أفراد الخلية.

ولفت بيان الشاباك إلى أن الأسير العزة شارك إلى جانب الأسير محمد البراري في تنفيذ عملية إطلاق نار في تشرين أول من العام 2015 تجاه سيارة إسرائيلية وقوة عسكرية، كما يزعم أن الأسير محمد مجدي العزة عمل مساعدًا لمسؤول الخلية محمد سامي العزة في إعداد العبوات، وتوفير المواد اللازمة وتجنيد ناشطين آخرين بما في ذلك الشهيد عبد الحميد أبو سرور منفذ العملية البطولية.

كما ادّعى الشاباك أن الأسير محمد مجدي أبدى استعداده لتنفيذ عملية مماثلة لتلك التي نفذها أبو سرور، وأنه كان يتم الإعداد لتنفيذ عملية استشهادية جديدة.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

تحدي الواقع الأمني

ويُحسب للخلية التي ينتمي أفرادها لحركة المقاومة الإسلامية حماس في محافظة بيت لحم؛ أنها استطاعت العمل في ظل بيئة أمنية معقدة يصعب فيها تشكيل خلايا مقاومة، وذلك لطبيعة التشديدات الأمنية والملاحقات والاعتقالات المستمرة التي تمارسها قوات الاحتلال والأجهزة الأمنية الفلسطينية على حد سواء.

ويعد تشكيل الخلية بحد ذاتها، وتخطيطها وحصولها على المواد المتفجرة رغم الصعوبات والمخاطر التي تُحيط بها، نجاحًا كبيرًا لها، وفشلًا أمنيًا كبيرًا لأجهزة الأمن الإسرائيلية، كون بعض أفراد الخلية ممن لهم أسبقيات في أعمال المقاومة، وهم من الأسرى المحررين الذين اعتقلوا في قضايا أمنية مشابهة.

وقد أكد الكشف عن الخلية من قبل الشاباك الإسرائيلي على عودة الخلايا العسكرية للظهور والعمل من جديد، وإن بمستويات أقلّ مما شهدته انتفاضة الأقصى، وذلك نظرا للواقع الأمني التي فرضه الاحتلال على مناطق الضفة الغربية، وكذا الواقع الذي فرضه التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال.

فشل إسرائيلي

ويحاول الاحتلال من خلال إعلانه الكشف عن الخلية ترميم صورة الفشل الذريع وخيبات الأمل التي تلقاها لحظة وقوع العملية جراء عدم منعها، رغم أنها وقعت في ظل وجود إجراءات أمنية مشددة.

وكانت عملية "الباص 12" قد أحدثت زلزالًا أمنيا هز دولة الكيان المحتل، لما شكلته من حالة هستيرية لدى الجبهة الداخلية للاحتلال من عودة العمليات الاستشهادية ومشهد الباصات المتفحمة التي لم ولن ينساها.

كما شكلت العملية في حينها حرجًا كبيرًا للمنظومة الأمنية لدى الاحتلال، كونها جاءت بعد أيام قليلة من تغني الإعلام الإسرائيلي بنجاح أجهزته الأمنية بمحاصرة انتفاضة القدس والعمليات البطولية، لتفضح عملية الشهيد أبو سرور هذه المزاعم، وتؤكد على استمرار الانتفاضة ودخولها في مرحلة جديدة لم يكن يتوقعها الاحتلال.

"حماس" تدين استهداف مكتب المخابرات الأردنية

عمان . خدمة قدس برس 6\6\2016

أدانت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بشدة الهجوم الذي استهدف اليوم الاثنين، مكتب المخابرات العامة الأردنية في مخيم البقعة وخلف 5 قتلى، ووصفته بأنه "جريمة قتل بشعة".

وقال عضو المكتب السياسي لحركة "حماس" عزت الرشق في تصريح صحفي له اليوم: "نعبر عن إدانتنا واستنكارنا الشديدين لجريمة القتل البشعة التي استهدفت مكتب المخابرات العامة الأردنية في مخيم البقعة، ونتقدم بخالص التعازي والمواساة لأهالي الضحايا وللأردن قيادة وشعبا"، وفق تعبيره.

وكان وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال في الأردن، محمد المومني، قد أعلن عن مقتل خمسة مرتبات من المخابرات العامة إثر "هجوم إرهابي" استهدف مقرا أمنيا في مخيم البقعة (شمالي غرب عمّان)، صباح اليوم الإثنين.

وقال المومني: "إن مكتب المخابرات العامة في مخيم البقعة (أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن) تعرّض لهجوم إرهابي دنيء، راح ضحيته خمسة من مرتبات المخابرات العامة؛ هم الخفير وعامل المقسم وثلاثة ضباط صف من حرس المكتب"، وفق تعبيره.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

مهنا يكشف لـ"صفا" تفاصيل زيارة الشعبية للقاهرة

القاهرة - خاص صفا 6\6\2016

كشف عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رباح مهنا عن تفاصيل زيارة وفد جبهته والجبهة الديمقراطية للقاهرة، والتي استمرت ثلاثة أيام، وضمت قيادات من الداخل والخارج.

وقال مهنا، في تصريح خاص لوكالة "صفا"، يوم الاثنين، إن الجبهة الشعبية عقدت لقاءً مع المسئولين المصريين منفصلًا عن لقاء عقدته الجبهة الديمقراطية.

وأوضح أن خروج الوفد كان له هدفين، الأول وهو عقد لقاء قيادي للجبهة بين الداخل والخارج وقد تم، والثاني خروج بناءً على دعوة مصرية للقاء مسئولين مصريين بالقاهرة.

وبيّن مهنا أنه تم خلال اللقاء التطرق لملفات: معبر رفح البري، والمصالحة الفلسطينية، ومبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي الأخيرة، وملف الكهرباء، والمبادرة الفرنسية، وقضايا أخرى ذات شأن بغزة.

وقال: "إنه بخصوص معبر رفح البري، أكد الجانب المصري أن فتحه متعلق بالوضع الأمني بمصر، وأبلغوا بأنه سيتم فتحه بعد عيد الفطر بنفس الألية المتبعة، أي 3 أيام كل شهر، ولكن بحسب الوضع الأمني".

وأضاف مهنا "بذلنا جهودًا كبيرة في هذا الملف وشرحنا معاناة المواطنين بسبب إغلاق المعبر، خاصة وأننا كوفد عانينا خلال خروجنا مما يعانيه المواطن من ذل وإذلال غير مبرر في جزء منه".

وتابع "في ملف المعبر أيضًا طرحنا موضوع إدخال البضائع عبر المعبر لغزة، وطلبنا تسهيلات للطلبة في استكمال دراستهم بالخارج، ووعدوا ببحث ذلكم".

وأفاد مهنا بأنه تم أيضًا طرح ملف زيادة الطاقة الكهربائية لخط غزة الواصل من الجانب المصري من محطة الشيخ زويد، من 32 ميجا وات، إلى 100 ميجا وات، وهو ما رهنه الجانب المصري بضعف قدرة المحطة والوضع الأمني.

واستدرك "ولكن في هذه الملفات لم يعط المسئولين ردود أخيرة ولم نتفق على شيء، ولذلك فقد عرضوا علينا أن تكون لنا زيارة أخرى قريبة، لاستكمال بحث هذه المواضيع".

وتوقع مهنا أن يعود وفد الجبهة إلى القاهرة بعد عيد الفطر، أي خلال الفتحة القادمة لمعبر رفح.

وفي ملف المصالحة، أكد مهنا أن مصر أبدت استعدادها لاحتضان لقاءات المصالحة بين حماس وفتح وبناءً على اتفاق القاهرة، مضيفًا "قالوا لنا إن أي لقاءات في هذا الملف ستكون جدية وحقيقية، ويجب أن يتوفر هذا الشرط لدى الأطراف الفلسطينية".

وعن موعد هذه اللقاءات، أشار مهنا إلى أن الجانب المصري أبلغ بأن تحديدها مرهون بالجانب الفلسطيني، "أي أن يتفقوا على عقد لقاءات ومن ثم يتم التنسيق مع الجانب المصري على موعد رسمي".

وفي الملف السياسي، نوه القيادي بالجبهة، إلى أن الشعبية أوضحت للمصريين رفضها للمبادرة الفرنسية للسلام، ومبادرة السيسي الخاصة بتحقيق تسوية بين الجانبين، وحددت أسبابها لهذا الرفض.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
GAZA For Studies & Strategies

يُذكر أن وفد الشعبية ضم من غزة كلاً من: جميل مزهر مسئول فرع الجبهة في غزة، ورباح مهنا وكايد الغول ومريم أبو دقة، أعضاء المكتب السياسي.

وتكون الوفد القادم من سورية ولبنان من: أبو أحمد فؤاد، نائب الأمين العام للجبهة ورئيس الوفد، وماهر الطاهر رئيس فرع الجبهة في الخارج، وعضوي المكتب السياسي أبو علي حسن وليلى خالد.

أما وفد الديمقراطية، فقد ضم كلاً من: صالح ناصر وزياد جرغون من غزة، وفهد سليمان نائب الأمين العام للجبهة وخالد عطا عضو المكتب السياسي ومسئول الديمقراطية في سورية.

الرئيس يصدر قرارا بعودة اللواء رجوب محافظا لنابلس

نابلس- خاص معا- 6\6\2016

أصدر الرئيس محمود عباس، اليوم الاثنين، قرارا بعودة اللواء اكرم رجوب محافظا لمحافظة نابلس فورا.

واكد اللواء اكرم رجوب في اتصال هاتفي مع مراسل معا في نابلس النبأ، وقال انه تلقى اتصالا من مستشار الرئيس لشؤون المحافظات اللواء الحاج اسماعيل جبر واتصالا من رئيس الحكومة الفلسطينية الدكتور رامي الحمد الله يبلغانه بقرار الرئيس.

وعلق الرجوب على القرار بالقول انه جندي وسينفذ كافة الاوامر الصادرة من الرئيس ومن القيادة الفلسطينية، مؤكدا انه سيباشر عمله محافظا لنابلس.

وكان الرئيس قد أصدر قبل أكثر من شهر قرارا بوقف عمل اللواء رجوب محافظا لنابلس.

قيادي بفتح: مقبلون على تصعيد بعد تجاهل مطالبنا بعقد جلسة للثوري

الرسالة نت 6\6\2016

كشف حسن عبد الله اشتيوي عضو المجلس الثوري لحركة فتح بالضفة المحتلة ، عن توجه أعضاء بالمجلس وأطر قيادية أخرى للقيام بخطوات تصعيدية في المرحلة المقبلة؛ احتجاجًا على تجاهل القيادة لمطلبهم بانعقاد جلسة استثنائية للحركة.

وقال اشتيوي في تصريح لـ"الرسالة نت"، الاثنين، إنّ المرحلة المقبلة ستشهد خطوات تصعيدية على صعيد المجلسين الثوري والاستشاري وأعضاء باللجنة التنفيذية.

واتهم أمانة السر بالمجلس الثوري، بتجاهل مطالب 47 عضو بانعقاد جلسة طارئة؛ لمعرفة ما توصلت إليه اللجنة التحضيرية في انعقاد المجلس.

وأضاف اشتيوي " الأمانة لم تكترث بمطالبنا ولم تجب عليها وتجاهلتها، رغم أنه حق مكفول بالقانون".

وأكدّ وجود خلافات داخل اللجنة التحضيرية المكلفة بالتجهيز لمؤتمر الحركة فيما يتعلق بـ"الاتفاق على عدد المشاركين وتمثيل الأقاليم فيه ".

وأوضح أن طرف من اللجنة يتجه نحو إبقاء الحضور على 1000 مشارك فقط، فيما يتجه طرف آخر إلى أن يصل عدد المشاركين لـ 1300 كادر.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وحول الحديث عن وجود حصة من الأعداد يختارها الرئيس، أجاب بالنفي قائلا:" لا يوجد أي حصة لا للرئيس ولا لغيره، " ولكن هناك نسبة 20% تحدد لاختيار كفاءات تنظيمية لا يمكنهم الوصول الى المؤتمر عن طريق الأطر التنظيمية، ويتم اختيارهم من لجنة العضوية بالحركة".

وعن مشاركة محمد دحلان القيادي المفصول من الحركة في المؤتمر أجاب: " دحلان خارج الحركة ولم يعد عضو فيها، ولا يشارك في مؤتمرات الحركة من هم خارجها".

وتعصف الخلافات داخل الأطر القيادية بحركة فتح في الفترة الأخيرة، في ظل تقدم 47 عضو بالمجلس الثوري في وثيقة للدعوة بانعقاد مؤتمر للحركة والالتزام بموعد انعقاده، في وقت تقدمت فيها مصر بمبادرة للمصالحة بين دحلان وعباس.

القوى الوطنية والاسلامية: اعدامات حماس محاولة لفرض الامر الواقع في القطاع وعرقلة مسار المصالحة

أمد/ غزة: 6\6\2016

عقدت قيادة القوى الوطنية والاسلامية اجتماعا قياديا بحثت فيه اخر التطورات السياسية وقضايا الوضع الداخلي ووجهت التحية الى ارواح شهداء شعبنا والى الاسرى والمعتقلين الابطال والى الجرحى والتهنئة والتبريك الى شعبنا المنال في الوطن وفي كل مخيمات اللجوء والشتات بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك والى امتنا العربية والاسلامية ، مؤكدين على التكافل والمودة في هذا الشهر الفضيل والى التجار بأهمية تخفيف الاسعارومنع الاحتكار ومساعدة ابناء شعبنا في ظل الوضع الاقتصادي الصعب وفرض مراقبة على منع رفع الاسعار والتسهيل على ابناء شعبنا اعاده الله على شعبنا المناضل وقد تحققت دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحف عودة لاجئيه وتخلص من الاحتلال وجرائمه .

وقد اكدت القوى على ما يلي :

اولا ً:

تؤكد القوى على التمسك الحازم بحقوق وثوابت شعبنا وقرارات الاجتماع الوطني المتمثلة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين وحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس ورفض أي مساس بهذه الثوابت التي قدم شعبنا الفلسطيني التضحيات الجسام في سبيل تحقيقها مؤكدين على رفض العودة الى اية مفاوضات ثنائية مع الاحتلال الفاشي بعد تجربة سنوات طويلة من الفشل لهذه المفاوضات بالرعاية الامريكية المنحازة بشكل سافر للاحتلال والمغطية على جرائمه وعداونه المتواصل ضد شعبنا وما يتطلب من التأكيد ان اية حلول يتعين ان تستند الى قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للامم المتحدة وتنهي الاحتلال واستيطانه الاستعماري عن كل الاراضي المحتلة بسقف زمني محدد وليس الحديث عن العودة الى أي شكل من اشكال المفاوضات مع حكومة الاحتلال التي يتعين ان يتم عزلها ومقاطعتها ومحاكمتها على جرائمها المتواصلة ضد شعبنا وليس فك العزلة والطوق عنها في ظل دخول الفاشي ليبرمان الى هذه الحكومة اليمينية المتطرفة التي لاتملك سوى سياسة تصعيد الارهاب والعدوان ضد شعبنا الصامد .

ثانيا ً:

تؤكد القوى على ان شعبنا وفي ذكرى حزيران واحتلال ما تبقى من اراضي فلسطين والاراضي العربية في عدوان مخطط مدعوم من الولايات المتحدة الامريكية والدول الاستعمارية يؤكد مجددا على التمسك بمقاومته ضد الاحتلال وصموده على اراضيه ولن تكسر ارادته في الصمود والعطاء والتحدي امام كل جرائم الاحتلال وان القدس ستبقى عاصمة الدولة الفلسطينية وما يقوم به المستوطنين الاستعماريين من اقتحامات يومية لباحات المسجد الاقصى المبارك وما جرى من عربدة

مركز القدس للدراسات والاستراتيجيات
Center for Studies & Strategies

من قبلهم في القدس وقيامهم برقصات تلمودية ومحاولة الايحاء بتكريس ما يسمى يوم توحيد القدس ما هي الا محاولات تندرج في سياق التهويد وتخويف شعبنا ومحاولة فرض الوقائع عليه ، الامر الذي يتطلب من الامة العربية والاسلامية النظر بجدية الى حماية القدس وتعزيز صمودها امام سياسة التصعيد والعدوان حيث ان حماية القدس والاقصى والاماكن الدينية الاسلامية والمسيحية تتطلب تظافر كل الجهود لحمايتها على كل المستويات السياسية والمادية والعنوية والاقتصادية وتنفيذ قرارات القمم العربية المتعلقة بذلك ومتابعة المطالبة بتوفير الحماية لشعبنا ومقدساته من الامم المتحدة وتفعيل مقاومتنا الشعبية ضد الاحتلال ومستوطنيه واستيطانه وحواجزه العسكرية وكل محاولاته لتكريس الاحتلال على اراضينا المحتلة جميعها .

ثالثاً:

تؤكد القوى ان قيام حكومة ليبرمان – نتنياهو الفاشية بتوسيع وبناء الاستعمار الاستيطاني يشكل اعلان حرب مستمر ضد شعبنا والاعلان اليوم عن مخطط لاقامة مستوطنه استعمارية جديدة على اراضي المطار القديم في قلنديا مؤلفة من خمس عشر الف وحدة استيطانية يؤكد بالدليل القاطع على برنامج هذه الحكومة الفاشية بالتصعيد والعدوان ضد شعبنا ، الامر الذي يتطلب اضافة الى مقاطعة وعزل هذه الحكومة من التوجه فورا الى وضع مشاريع قرارات امام مجلس الامن الدولي حول ملف الاستعمار الاستيطاني والمطالبة بتجريم الاحتلال ووقفه وايضا تفعيل كل الاليات مع المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الاحتلال على جرائمه وخاصة جريمة الاستيطان الاستعماري .

رابعاً:

تدعو القوى على ان مواجهة حكومة الاحتلال يتطلب ايضا المضي قدما بانهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية لصوغ برنامج وطني شامل يواجه مخططات الاحتلال الهادفة للنيل عن صمود شعبنا والتأكيد على تشكيل حكومة وحدة وطنية والذهاب الى الانتخابات العامة تنفيذا لاتفاق القاهرة الموقع من جميع فصائل العمل الوطني .

وتؤكد القوى على رفضها لقيام حركة حماس في قطاع غزة بالاعدامات التي جرت خارج اطار القانون ودون أي اجراء محاكمة عادلة ومصادقة الرئيس عليها ، الامر الذي يجعل منها محاولة لفرض الامر الواقع في القطاع وعرقلة مسار المصالحة الوطنية مع التأكيد على اهمية وقف كل ما من شأنه ان يكرس الانقسام ويراهن على بقائه من اجل مصالح فئوية او حزبية حيث ان تعرض المشروع الوطني لكل هذه المخاطر والتحديات تتطلب الارتقاء الى مستوى وحدة شعبنا وتوجيه التناقض الرئيس الى الاحتلال بعيدا عن كل التناقضات الثانوية .

خامساً:

تتوجه القوى بالتحية الى الاسرى والمعتقلين الابطال الرازحين خلف قضبان زنازين الاحتلال والى المناضلة خالدة جرار عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية وعضو المجلس التشريعي بمناسبة اطلاق سراحها مؤكدين ان سياسة الاعتقالات اليومية وهدم البيوت والتطهير العرقي والعقاب الجماعي لن تفت من عضد شعبنا التواق الى حريته واستقلاله مهما عظمت التضحيات مؤكدين على ابقاء ملف الاسرى في سلم جدول الاعمال الوطني من اجل اطلاق سراحهم جميعا دون قيد او شرط او تمييز.

كما تؤكد القوى وبعد الاجتماع الذي عقد في نادي الاسير بحضور القوى وهيئة شؤون الاسرى وكل المؤسسات العاملة وتبلور توصيات هامة تتعلق ببرنامج نضالي يساند الاسرى وقرارات داعمة تتمثل ب :

- مقاطعة محاكم الاحتلال بشكل كامل

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

- وقف دفع الغرامات بقرار وطني

- وقف دفع الكانتين .

حيث ان هذا البرنامج يحتاج الى توافق وطني حوله من الفصائل والمؤسسات واللجنة التنفيذية للمنظمة ليشكل غطاء وطني لقرارات مستقبلية نضمن نجاحها وفاعليتها اخذين بالاعتبار اهمية توسيع رقعة المشاركة الشعبية لفعاليات الاسرى ومواكبة المواقف الرسمية وخاصة المتعلقة بتدويل قضية الاسرى بما فيها تفعيل الملف امام المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الاحتلال على هذه الجرائم المستمرة ضد ابناء شعبنا .

أبو مرزوق: يوجد فرصة للمصالحة والقرار بيد عباس لتطبيق الاتفاقات على الأرض

06حزيران / يونيو 2016

بوابة الهدف - وكالات

دعا عضو المكتب السياسي لحركة حماس، موسى أبو مرزوق، الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إلى قراراتٍ جرئية تعمل على إنهاء الانقسام والخلاف، وتقوم على تطبيق الاتفاقات السابقة على الأرض.

وأكد أبو مرزوق، في تصريحاتٍ إعلاميّة، الاثنين، أنّ هناك فرصة جديدة للاجتماع مع حركة فتح لإنهاء الانقسام، وذلك خلال شهر رمضان، بهدف إنهاء كافة المشاكل العالقة وترسيخ الملاحظة.

وقال: "اليوم لم يبق شيء نتحدث بشأنه في اجتماعات المصالحة، والكل يعرف أن ليس هناك من عقبات أمام المصالحة وإقرارها إلا جرأة في اتخاذ القرارت وتحمل المسؤوليات في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وهذه ربانها هو الرئيس محمود عباس."

وأوضح أبو مرزوق، أن كل القضايا المتعلقة بالمصالحة تم التوصل فيها إلى توافق، وقال: "بالنسبة لتشكيل الحكومة ليس هناك من خلاف حول تشيكلها إلا أمران: الأول برنامج الحكومة، وموقفنا وموقف الفصائل واحد، أن وثيقة الوفاق تصلح لأن تكون برنامجا للحكومة."

وأضاف: "الحركة تعلم أن من طلب أن يكون برنامج منظمة التحرير برنامجا للحكومة هو طرف خارجي، وتوصلنا إلى صيغة وهي احترام التزامات منظمة التحرير، من دون أن يكون بين ذلك أي اعتراف بالكيان الصهيوني بأي شكل من الأشكال."

وأشار إلى أن المسألة الثانية المتصلة بتشكيل الحكومة وتسمية أعضائها محلولة، ولا يوجد أي خلاف بشأنها.

كما لفت أبو مرزوق أن بقية القضايا المتصلة بالاطار القيادي وبالمجلس التشريعي وبموظفي غزة المباشرين أو المعتكفين، تم التوصل إلى توافقات بشأنها.

وأضاف: "ليس هناك من معوّق لحل هذه القضايا، فكلها مرهونة بعزيمة الرئيس محمود عباس من أجل الإقدام على هذا الحدث التاريخي وإحداث التوافق الوطني، ونحن نعتقد اعتقادا جازما أن كل القضايا مفتاحها الوحدة الوطنية لمواجهة التهويد والاستيطان والحصار وجرائم الاحتلال."

على صعيد آخر "دعا أبو مرزوق العرب جميعا إلى حل خلافاتهم بالوسائل السياسية وإلقاء السلاح جانبا، وتوجيه البوصلة إلى العدو المشترك لهم جميعا وهو الاحتلال الإسرائيلي."

ومن جهة أخرى أكد أبو مرزوق أن العرب والإيرانيين أمة واحدة، وقال: "نحن والجمهورية الإسلامية الإيرانية أمة واحدة بأعراق مختلفة، ولا يمكن لأحدنا أن يغير الحقائق الجغرافية، ولذلك يجب أن نتعاون وننبذ الخلافات."

GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأضاف: "نحن نعتقد أن انصراف الدول الإسلامية كالجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى هذا الصراع خسارة، وأن الجهود يجب أن تنصب باتجاه فلسطين دعما وتأييدا. هذا الدعم كان من إيران في السابق، ويجب أن يستمر في الحاضر والمستقبل."

وأكد أبو مرزوق، أن كل القضايا الخلافية بين العرب وإيران يمكن حلها بالحوار السلمي، وقال: "نحن في حماس مستعدون لبذل كل جهد يصرف الأمة عن أن تقاتل بعضها بعضا. نحن مستعدون لكل جهد يوحد الأمة تجاه نصرة فلسطين، لكل جهد يبني وينمي الدول العربية والإسلامية."

وأضاف "نحن جزء من أمتنا، وسنبذل كل ما في وسعنا من أجل أمنها واستقرارها لأن قوتها من قوتنا."

وحول العلاقة مع مصر، قال أبو مرزوق: "نحن نعتقد أن أمن مصر هو أمن لغزة، وأن المتضرر الأساسي من اضطراب الأوضاع في سيناء هو قطاع غزة."

وأضاف: "نحن نسعى لترسيخ الاستقرار الأمني في رفح كي يتم فتح المعبر بشكل طبيعي، وموقفنا ثابت بعدم التدخل في الشأن الداخلي لأي قطر عربي، فاستقرار الأنظمة العربية يعود بالمنفعة على الشعب الفلسطيني، ونحن منفتحون على الأشقاء في مصر في كل الملفات حتى نصل إلى توافق بشأنها"، على حد تعبيره.

أبو مرزوق يبحث مع شلّح آخر مستجدات القضية الفلسطينية

06حزيران 2016 - 02:05 - منذ 21 ساعة

بيروت – وكالات

استقبل الأمين العام لـ "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين"، الدكتور رمضان عبد الله شلّح، بحضور نائبه الحاج زياد نخالة وعدد من قادة الحركة، أمس الأحد، نائب رئيس المكتب السياسي لـ "حركة المقاومة الإسلامية حماس"، موسى أبو مرزوق، على رأس وفد من الحركة.

وبحث الجانبان بشكل معمق آخر مستجدات القضية الفلسطينية، وخصوصاً ملف المصالحة الوطنية، وانتفاضة القدس، وسبل رفع الحصار عن قطاع غزة، ومشاريع التسوية المطروحة، ودور الأمة العربية والإسلامية في دعم القضية الفلسطينية.

وأكد الجانبان على تفعيل التواصل والتنسيق بين فصائل المقاومة الفلسطينية كافة، وخصوصاً بين حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في فلسطين المحتلة وخارجها لحماية القضية الفلسطينية من مشاريع التصفية، وآخرها المبادرة الفرنسية المرفوضة.

وطالب الجانبان بإجراء حوار فلسطيني شامل لترتيب البيت الفلسطيني وإنهاء الانقسام، وتعزيز الوحدة الوطنية، ووضع استراتيجية وطنية واحدة لمواجهة الاحتلال الصهيوني.

كل القضايا مرهونة بعزيمة "الرئيس".. أبو مرزوق: لم يعد هناك عقبات أمام المصالحة

07حزيران 2016 - 11:40 - منذ 42 دقيقة

بيروت - وكالات

أكد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق، أن هناك فرصة في شهر رمضان، خلال الاجتماع المرتقب مع حركة فتح لطي صفحة الانقسام وإنهاء كافة المشاكل العالقة وترسيخ المصالحة.

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

ودعا أبو مرزوق في تصريحات لوكالة "قدس برس" الرئيس محمود عباس إلى قرارات جريئة تنهي مرحلة الخلاف وتحيل الاتفاقات التي تم التوصل إليها إلى سياسة على الأرض.

وقال: "اليوم لم يبق شيء نتحدث بشأنه في اجتماعات المصالحة، والكل يعرف أن ليس هناك من عقبات أمام المصالحة وإقرارها إلا جرأة في اتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وهذه ربانها هو الرئيس محمود عباس."

وأوضح أبو مرزوق، أن كل القضايا المتعلقة بالمصالحة تم التوصل فيها إلى توافق، وقال: "بالنسبة لتشكيل الحكومة ليس هناك من خلاف حول تشيكلها إلا أمران: الأول برنامج الحكومة، وموقفنا وموقف الفصائل واحد، أن وثيقة الوفاق تصلح لأن تكون برنامجا للحكومة."

وأضاف: "الحركة تعلم أن من طلب أن يكون برنامج منظمة التحرير برنامجا للحكومة هو طرف خارجي، وتوصلنا إلى صيغة وهي احترام التزامات منظمة التحرير، من دون أن يكون بين ذلك أي اعتراف بالكيان الصهيوني بأي شكل من الأشكال."

وأشار إلى أن المسألة الثانية المتصلة بتشكيل الحكومة وتسمية أعضائها محلولة، ولا يوجد أي خلاف بشأنها.

كما لفت أبو مرزوق الى أن بقية القضايا المتصلة بالاطار القيادي وبالمجلس التشريعي وبموظفي غزة المباشرين أو المعتكفين، تم التوصل إلى توافقات بشأنها.

وأضاف: "ليس هناك من معوّق لحل هذه القضايا، فكلها مرهونة بعزيمة الرئيس محمود عباس من أجل الإقدام على هذا الحدث التاريخي وإحداث التوافق الوطني، ونحن نعتقد اعتقادا جازما أن كل القضايا مفتاحها الوحدة الوطنية لمواجهة التهويد والاستيطان والحصار وجرائم الاحتلال."

على صعيد آخر دعا أبو مرزوق العرب جميعا إلى حل خلافاتهم بالوسائل السياسية وإلقاء السلاح جانبا، وتوجيه البوصلة إلى العدو المشترك لهم جميعا وهو الاحتلال الإسرائيلي."

ومن جهة أخرى أكد أبو مرزوق أن العرب والإيرانيين أمة واحدة، وقال: "نحن والجمهورية الإسلامية الإيرانية أمة واحدة بأعراق مختلفة، ولا يمكن لأحدنا أن يغير الحقائق الجغرافية، ولذلك يجب أن نتعاون وننبذ الخلافات."

وأكد أبو مرزوق، أن كل القضايا الخلافية بين العرب وإيران يمكن حلها بالحوار السلمي، وقال: "نحن في حماس مستعدون لبذل كل جهد يصرف الأمة عن أن تقاتل بعضها بعضا. نحن مستعدون لكل جهد يوحد الأمة تجاه نصرة فلسطين، لكل جهد يبني وينمي الدول العربية والإسلامية."

وأضاف "نحن جزء من أمتنا، وسنبذل كل ما في وسعنا من أجل أمنها واستقرارها لأن قوتها من قوتنا."

وحول العلاقة مع مصر، قال أبو مرزوق: "نحن نعتقد أن أمن مصر هو أمن لغزة، وأن المتضرر الأساسي من اضطراب الأوضاع في سيناء هو قطاع غزة."

وأضاف: "نحن نسعى لترسيخ الاستقرار الأمني في رفح كي يتم فتح المعبر بشكل طبيعي، وموقفنا ثابت بعدم التدخل في الشأن الداخلي لأي قطر عربي، فاستقرار الأنظمة العربية يعود بالمنفعة على الشعب الفلسطيني، ونحن منفتحون على الأشقاء في مصر في كل الملفات حتى نصل إلى توافق بشأنها"، على حد تعبيره.

تم بحمد الله

****

******

Center مركز GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies